الخميس 18 نيسان 2024
العدد 5179 السنة الثامنة عشرة
Jeudi 18 Avril 2024 no 5179 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

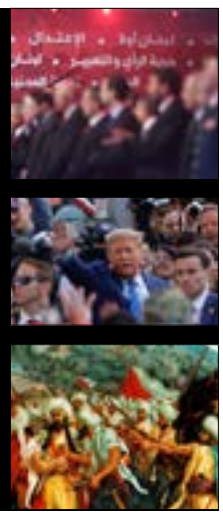

قيادة «الثورة» من الحريري إلى مكرم وبيتر!
04

ترامب يصنع مظلوميته
12

أكذوبة معركة عنجر
13

العدو في الشمال: أيام صعبة

المقاومة تتجاوز منظومة الانذار وتصيب [2]

إسرائيل - إيران
دوّامة الردّ «المؤجّل»

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

العدوّ مصدوم: حزب الله عرف بالانتشار ونفّذ ضربته ضدّ قوة كبيرة

صورة من مشاهد وزّعتها المقاومة لصاروخ «الماس» في طريقه نحو الهدف في عرب العرامشة. وفي الإطار صورة خاصة بـ«الأخبار» للمسيّرة التي استخدمت في الهجوم أمس

القوات البرية تنتقد فشل سلاح الجو في الإنذار المبكر والتصدّي للصواريخ والمسيّرات

الدمج بين أسلحة مختلفة ضد هدف معيّن في وقت واحد، ما أثبت عملياً عدم تأثرها بسياسة الاغتيالات التي تنشط بها إسرائيل ضد عناصرها واستمرارها في منظومة

لليوم الثالث على التوالي، يتعرض جيش العدو لضربات قاسية من حزب الله، ما جعل الاحتلال يتحدث عن إدخال المقاومة أدوات جديدة في المعركة، وأنها تظهر جرأة نارية عبر العمل بنجاح في المنطقة الحدودية. وهو ما ورد في تعليقات وسائل الإعلام العبرية.

وردّاً على اغتيال العدو لعدد من المقاومين في عين بعال الشهابية، أعلن حزب الله شنّ هجوم مركّب بالصواريخ الموجّهة والمسيّرات الانقضاضية على مقر قيادة سرية الاستطلاع العسكري المستحدث في عرب العرامشة، في ما يسمى «المركز الجماهيري»، وإصابته إصابة مباشرة، ما أدى إلى وقوع أفراده بين قتيل وجريح.

وهذه المرة الأولى التي يعلن فيها حزب الله في بيانات أن العملية أتت «ردّاً على استهداف عدد من المقاومين»، بعدما كانت عملياته ردّاً على الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الآمنة واستهداف المدنيين، وهو ما يعني أن مروحة الردع سمتد لتطاول المقاومين أيضاً الذين يحاول العدو الإسرائيلي استهدافهم خارج ميدان المواجهة، في وسط مدني بعيد.

وتعليقاً على عملية عرب العرامشة، قالت «القناة 12» إن المقاومة أطلقت صاروخين مضادين للدروع، ما أوقع إصابات في صفوف الجنود، ثم أطلقت طائرتين مُسيّرتين انتحاريتين باتجاه المكان نفسه، ما أسفر عن إصابة 18 شخصاً غالبيتهم من الجنود، بينهم 6 في حالة خطيرة. بدوره قال موقع «والاه» العبري إن ضباطاً كباراً في القيادة الشمالية ينتقدون عجز سلاح الجو عن توفير طوق حماية كامل من مُسيّرات حزب الله، ونُقل عن أحد الضباط قوله إن «الجيش يريد التحذير من مسافة 1500 كلم ليتمكن من الرد»، بينما نقلت «القناة 13» عن تقييم في جيش العدو مفاده أن حزب الله يتحدى أنظمة الرصد والإعتراض في الشمال عبر إرساله المسيّرات.

وحول طبيعة المكان المستهدف في عرب العرامشة، كشفت «القناة 14» أن المقاومة استهدفت بشكل مباشر مبنى كانت تتحصّن في داخله قوة كبيرة من الجيش. وقالت وسائل إعلام أخرى، إنه في أغلب الأوقات كان يتواجد في «المركز الجماهيري» المستهدف في عرب العرامشة ضباط كبار جداً، وقد وصلت معلومات إلى حزب الله عن الأمر، فحاول استهداف غرفة العمليات الموجودة في المركز واستهداف الضباط.

ووصف الإعلام الإسرائيلي الهجوم بأنه «حادثة خطيرة جداً ناتجة عن إصابة بمُسيّرة دقيقة، حزب الله عرف إلى أين يرسلها ونجح في إيقاع عدد من الإصابات». فيما قالت «القناة 12» إن «هناك أمرين أساسيين يجب أن نضعهما نصب أعيننا على ضوء النتائج الصعبة لهجوم حزب الله في عرب العرامشة، الأول أن حزب الله يتعلم من الحوادث السابقة، ومن استمرار القتال في الشمال، ويُدخل أدوات جديدة ويجرّبها، وهذا يُترجم بالقذائف الثقيلة الوزن من نوع «بركان»، والتي تزن عشرات الكيلوغرامات من المواد المتفجرة، وقد رأينا استخدامها ضد قواعد الجيش الإسرائيلي. والثاني، وهو ما يسمى الجرأة النارية، أي الدمج بين عدة أنواع من الأسلحة نحو نقطة معيّنة في آنٍ واحد للتغلّب على الوسائل الدفاعية قدر الإمكان ولتحقيق إصابات دقيقة، وللأسف نجح في حادثة عرب العرامشة». وقال المراسل العسكري لموقع «والاه» إن «ما حدث في عرب العرامشة هو كمين مدبّر من قبل حزب الله. كانوا يعرفون بالضبط من كانوا يستهدفون وأطلقوا صواريخ مضادة للدبابات ومُسيّرة انتحارية».

وتحدّثت قناة «كان» العبرية عن غياب صفارات الإنذار، وقالت: «لليوم الثاني على التوالي لا توجد صفارات إنذار، والمُسيّرات تضرب بالتمام حيث هي موجّهة». وأضافت: «حتى الآن لا توجد لدى الجيش أجوبة من أين أُرسلت المُسيّرة إلى عرب العرامشة، وهو السؤال الأساسي». وفي السياق نفسه، لفتت «قناة 12» العبرية إلى أنه «في الأشهر الستة الماضية، تمكنت عدة مُسيّرات لحزب الله من اختراق نظام الدفاع الجوي في الشمال والتسبّب في وقوع إصابات، ورغم أنها طائرة بدون طيار بسيطة إلى حد ما، إلا أنه من الصعب اكتشاف طائرات حزب الله».

وليل أمس وزّع حزب الله مشاهد عن العملية أظهرت استهداف الموقع بصاروخ «الماس» الموجه وإطلاق مُسيّرة انتحارية. وكشف الفيديو عن استطلاع جوي مسبق للهدف. وإثر العملية، نشرت وسائل إعلام إسرائيلية صوراً تُظهر الاكتظاظ الكبير في غرفة الطوارئ في مركز الجليل الطبي في نهاريا، بعد وصول الإصابات جراء العملية التي قام بها حزب الله في عرب العرامشة. كما نشرت مقطعاً مصوّراً يُظهر ما قالت إنه لدخول مُسيّرة تابعة لحزب الله للاستطلاع فوق عرب العرامشة قبل أيام وعودتها إلى لبنان بسلام.

إلى ذلك، استهدفت المقاومة أمس، وحدة المراقبة الجوية في قاعدة ميرون بالصواريخ الموجّهة، ودمّرت تجهيزاتها. كما استهدفت مقر قيادة الفرقة 91 في ثكنة برانيت بصاروخ «بركان»، وانتشاراً مستحدثاً لجنود العدو الإسرائيلي جنوب ثكنة برانيت بالأسلحة الصاروخية وقذائف المدفعية، وتجمعاً لجنود العدو المستحدث لجنود العدو جنوب ثكنة برانيت، والانتشار في مزارع شبعا بصواريخ «فلق»، والتجهيزات التجسسية في موقع الرمثا في تلال كفرشوبا. وكان حزب الله قد استهدف عند منتصف ليل الثلاثاء، آلية عسكرية أثناء دخولها إلى موقع المطلة، بالأسلحة المناسبة وأصابها إصابة مباشرة وأوقع مَن فيها بين قتيل وجريح.

(الأخبار)

هل لليونيفل علاقة باستهداف السيارات؟

آمال خليل

عقب الرد الإيراني على إسرائيل، اتخذت قوات «اليونيفل» إجراءات مضاعفة تحسباً لاحتمال قيام العدو بتوجيه ضربة ضد لبنان. وأكدت مصادر أمنية لبنانية أن طابع الإجراءات «احترازي»، ويشمل تخفيف الدوريات، لكن ذلك لم يمنع تزايد «الشائعات» عن دور سلبي لحفظة السلام ضد الجنوبيين والمقاومة!

وفيما كان مقرراً أن تصل إلى الناقورة لجنة دولية للتحقيق في ملابسات العبوة التي انفجرت بفريق مراقبة اتفاقية الهدنة في 30 آذار الماضي في وادي قطمون في خراج بلدة رميش، أدت اتصالات إلى تأجيل زيارة اللجنة الموفدة من مكتب المستشار العسكري للأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك. وقالت المصادر إن اللجنة «حُملت بتوجهات مسبقة لاتهام المقاومة بتفجير العبوة، رغم أن الجيش اللبناني أكد أن العبوة من مخلّفات العدو الإسرائيلي».

وبحسب مصادر أحد الأجهزة الأمنية في لبنان، فإن عملية تدقيق جارية بشأن معلومات تفيد بأن «العدو يستفيد من الرصد الميداني الذي تقوم به بعض وحدات اليونيفل في جنوب الليطاني، ما يساعده في استهداف سيارات قادة ميدانيين في المقاومة». وأشارت المعطيات إلى أن إحدى الوحدات «التي تملك نقطة ثابتة عند أحد مداخل جنوب الليطاني تلعب دوراً استخبارياتياً متقدماً في رصد سيارات تمّ استهدافها».

وكان قائد قوات اليونيفل آرولدو لاثارو زار فلسطين المحتلة الشهر الجاري والتقى ضباطاً إسرائيليين. ورغم أن قيادة القوات الدولية تدرج الزيارة في إطار «الآلية المعتادة المعتمدة للتنسيق بين الجانبين»، سجّلت مرجعيات لبنانية انتقادها للزيارة «في ظل العدوان الإسرائيلي على لبنان والحياد السلبي الذي تلعبه اليونيفل تجاه الجنوبيين. وتزامنت الزيارة مع تعديل في خطة إعادة الانتشار التي وضعتها القيادة في وقت سابق لإخلاء بعض مراكزها الحدودية، و«دعم الفوج النموذجي في الجيش اللبناني في خطة الانتشار المرتقبة على الحدود الجنوبية». وترافقت التعديلات مع قرار يطلب من الموظفين الدوليين اعتبار مدينة صور وضواحيها مناطق غير آمنة، وطلب نقل عائلاتهم إلى بيروت، ما يعني إخلاء 500 شقة مستأجرة على الأقل.

ابراهيم الأمين

هل يرغب العدوّ في جولة حرب أو أيام قتالية؟

بعد وقت، ستروي المقاومة في لبنان تفاصيل الإطباق الاستخباري للعدوّ على طول الجبهة المفتوحة عند حدود فلسطين المحتلة. يعرف العدوّ جيداً أن لدى المقاومة في لبنان خبرة كبيرة في التعامل مع عمليات الرصد. صحيح أن الإجراءات الدفاعية لا تنجح دائماً في حماية المقاومين، لكن الجهد المبذول يعكس قدرة عملياتية على تتبّع أدوات عمله في الرصد والتعقب. وبعدما نجحت المقاومة في تعطيل معظم منصات الرصد الثابتة في مواقع الحافة الأمامية، لجأ العدوّ إلى الاعتماد على قدرات تقنية يمكنها القيام بهذه المهمة من دون حاجة الى قواعد أرضية. لكنه يدرك، أيضاً، أن المقاومة تكيّفت الى حدّ كبير مع هذا النمط من الرصد والتعقب، وأن خبرة 42 سنة من المواجهة الصاخبة والصامتة، مكّنت القيادات الميدانية من صياغة آليات جديدة، غير متطابقة وغير متجانسة، لكنها تسمح بتنفيذ العمليات بحسب ما تفرضه الوقائع الميدانية أو السياسية.

خلال 72 ساعة، اضطرّ جيش الاحتلال الى الاعتراف بوقوع 22 إصابة في صفوف جنوده، منذ وقوع قوة كوماندوس في شرك متفجر قرب بلدة الضهيرة، مروراً بالقوة التي كانت تخدم منصة للدفاع الجوي في بيت هيلل قرب كريات شمونة، وصولاً الى القوة التي كانت تتحصّن أمس في أحد منازل بلدة عرب العرامشة قبالة علما الشعب في الجانب اللبناني. وهي حصيلة تثير ذعراً لدى قيادات العدوّ وجمهوره. وثمّة تحليلات عجيبة غريبة صدرت وستصدر، حول ما يحصل، وما إذا كان لعمليات المقاومة صلة بالمناخ السائد بعد الرد الإيراني. مع ذلك ينبغي فهم الأمر في سياقه المنطقي، أي سياق الخط البياني لعمليات المقاومة التي تقوم على قاعدة عملياتية - سياسية.

تدرس المقاومة حركة العدوّ الثابتة والمتحركة في العمق الحدودي القريب مع لبنان. لديها وسائلها في جمع المعلومات الكبيرة، ويتاح لها، بجهد خاص، الوصول الى معطيات صلبة حول تحركات قوات الاحتلال التي نشطت خارج المواقع التقليدية التي لا يمكنه البقاء فيها طويلاً، وهي لا تتّسع أساساً لجنوده في الأحوال الطبيعية ولا بعد تعزيز قواته في الأسابيع الأخيرة. كما أنّ بإمكان المقاومة الحصول على ما يكفي من معلومات ميدانية لتقرر نوع العمليات التي ستقوم بها، وقد تعاظمت قدرتها على خلق فرص عملياتية، وخصوصاً أنه ليس بمقدور قوات الاحتلال الاختباء كل الوقت، كما أن تحويل مستعمرات الشمال الى ثكنات عسكرية مغلقة لا يفيد في إخفاء حركتها. ولدى المقاومة قدرة على تمييز هويات البشر المنتشرين في هذه المستعمرات، بين سكان مدنيين رفضوا الإخلاء، وعسكريين يتحركون أحياناً بثياب مدنية ويستخدمون سيارات عادية ويسكنون منازل تركها سكانها عنوة. وكل هذا يسمح باختبار الهدف الأنسب.

ليس مهماً التفصيل العملياتي خلف ما يجري منذ ما بعد انتهاء أيام عيد الفطر في جنوب لبنان. المهم هو أن جيش العدو تعرّف في الأيام الأربعة الماضية إلى أسلوب عمل، يؤكد أن لدى المقاومة حلولاً عملياتية لخياراته الإلزامية، من التموضع العسكري المستحدث للقوات بعيداً عن عيون المقاومين، وطريقة نشر قطع عسكرية حساسة في مناطق خلفية وحرجية لإخفاء المركبات والمعدّات وحتى الجنود، الى عمليات الاستطلاع في نقاط حساسة يفترض أن تكون خالية من أيّ عناصر بشرية في الجهة المقابلة. وفي الحالات الثلاث، بإمكان المقاومة استخدام أسلحة عابرة للحواجز الطبيعية؛ من الصواريخ الموجّهة الى المسيّرات الذكية مع حفلة ألعاب نارية تتولّاها صواريخ الكاتيوشا.

كل ما تقدّم له أسبابه الميدانية. لكن إطاره السياسي مرتبط بقرار قيادة العدوّ: هل تذهب إسرائيل الى حرب واسعة أو حتى إلى أيام قتالية مع لبنان؟

83 عاماً من الاستيطان و42 عاماً من الإنتاج
حزب الله ينهي «مفخرة حانيتا»: لا عدسات لاصقة بعد اليوم

بيروت حمود

أفقد حزب الله «كيبوتس حانيتا» أحد أهم موارده الإستراتيجية إلى الأبد، بعدما خسرت المستوطنة واحداً من أهم المصانع الرائدة في مجال صناعة العدسات التي تستخدم في عمليات زراعة عدسات العيون في إسرائيل. إدارة مصنع «عدسات حانيتا» الذي كان يُشغّل 150 عاملاً إسرائيلياً، بينهم «أعضاء في الكيبوتس»، أعلنت أمس، وفقاً لصحيفة «إسرائيل اليوم» إقفاله نهائياً، وعدم نيتها إعادة افتتاحه حتى بعد الحرب.

المصنع الذي يضر 90% من إنتاجه إلى خارج إسرائيل توقّف عن العمل في تشرين الأول الماضي عقب قرار الحكومة إخلاء المستوطنات المحاذية للشريط الحدودي مع لبنان. وبعد 42 عاماً من العمل الشاقّ طوّر خلالها اختصاصه في صناعة العدسات في قلب العيون، خصوصاً تلك المستخدمة في عمليات جراحة الساد (إعتام عدسة العين)، قرّرت الإدارة إنشاء مصنع جديد في منطقة «بارليف» الصناعية في مدينة «كرمئيل» في الجليل الأعلى، على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود اللبنانية، وأعلنت أنه لن يعود مجدداً إلى العمل في «حانيتا».

وفي آذار الماضي، شارك رئيس «لجنة إدارة كيبوتس حانيتا»، نداف كمينر، في جلسة للكنيست تحدّث خلالها عن المصنع الذي تمتلكه مستوطنته بشكل جزئي، موضحاً أنه سينتقل للعمل في منطقة أخرى، وأن «حانيتا» ستفقد جراء ذلك مليون شيكل سنوياً (نحو 260 ألف دولار)، إضافة إلى خسارة فرص عمل لسكانها وسكان المنطقة المحيطة بها. وأضاف: «بعد اندلاع الحرب، قررت مصانع ومصالح عدة ترك المنطقة»، مطالباً الحكومة «بدعم المصانع التي قررت البقاء لتتمكّن من الصمود»، ومحذّراً من تراجع مداخيل المستوطنات الشمالية وآثار ذلك على الاستيطان في الشمال عموماً. إذ قال مستوطنون من عمال المصانع ممن نزحوا من

خسرت المستعمرة عائدات مالية وفقد سكّانها عشرات فرص العمل

الجنرال الإسرائيلي الشهير موشي دايان مع عناصر من عصابات الهاغاناه في حانيتا في صورة تعود إلى عام 1938

المنطقة إنهم «وجدوا أشغالاً في أماكن إقامتهم الجديدة، وربما لا يعودون إلى أعمالهم السابقة، ما قد يدفع مصانع وشركات أخرى في الشمال إلى ترك المنطقة».

أنشئت مستعمرة «حانيتا» في شمال فلسطين بين عامي 1936 و1939 ضمن مستوطنات «سور وبرج» الـ53، واشترى أرضها آنذاك رئيس اللجنة المركزية لـ«كاكال» (الصندوق القومي الإسرائيلي) يوسف سينجليا، عبر وسيط لبناني. وائتحل سينجليا صفة رجل دين مسيحي وادّعى أمام صاحب الأرض، المحامي الفلسطيني عضو بلدية حيفا في حينه جميل أبو أبيض، بأن الكنيسة ترغب في افتتاح دير في المنطقة. وقد أكّد سينجليا هذه الرواية في ما بعد، مشيراً إلى أنه «بعدما عرف الفلسطينيون بالخديعة، قتل ثوار فلسطينيّون الوسيط اللبناني».

بعد أكثر من ثلاثة عقود على نجاح المشروع الصهيوني في إقامة «دولة إسرائيل»، ولدت فكرة إنشاء مصنع «عدسات حانيتا». وكان الهدف الرئيسي من ذلك، وفقاً لصحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، توفير فرص عمل لأعضاء المستوطنة المتقدمين في السن، وهم أعضاء الجيل الذي أسّس المستعمرة عام 1938، لكسب بعض المال من دون الحاجة إلى بذل جهد بدني. وشجّع على ذلك نجاح مصنع آخر يُدعى «متيخت حانيتا» (معادن حانيتا) الذي بيع لمؤسسة «كور» في السبعينيات، قبل أن يتخصص في إنتاج الأغطية المعدنية للصفائح البلاستيكية

ويباع قبل أعوام بنحو 75 مليون دولار.

في غضون سنوات قليلة، حقق المصنع نجاحاً باهراً، وعمل على إنتاج عدسات صلبة ملائمة للاستخدام الشخصي، وتحوّل إلى رائد في مجاله، مسيطراً على السوق الإسرائيلية. وبعد الـ2000، غزت العدسات اللاصقة التي تُستخدم لمرة واحدة السوق، ما فرض على المصنع أن يُعيد اختراع ذاته ليتمكّن من منافسة شركات عدة في السوق. ووفقاً للمدير التنفيذي للمصنع، يورام غونين، «في تلك اللحظة شعرنا بأننا نتراجع في السوق»، خصوصاً بوجود العراقيل التي تعترض دخول مجال العدسات ذات الاستخدام لمرة واحدة. وعليه، بدأت الشركة تستورد هذه العدسات التي تباع من دون وصفة طبية، وحققت أرباحاً كبيرة، غير أن المصنع «الذي كان مفخرة الكيبوتس، أصبح هامشياً»؛ إذ وجّه 80% من بيع المنتجات المستوردة إلى السوق الإسرائيلية، و20% إلى الخارج، وبات 95% من نشاطه عملياً يعتمد على التجارة وليس الإنتاج.

عقب التغيّرات التي طرأت على السوق، قرر المصنع تركيز جهده على أحد أهم المجالات التي كان قد بدأ العمل فيها منذ الثمانينيات بصورة هامشية، وهي صناعة زراعة العدسات التي تستخدم في جراحة الساد لإزالة عدسة العين الطبيعية وتبديلها بعدسة اصطناعية. وبين 2004 و2005، بدأ التركيز في الكيبوتس على تطوير الفكرة، وبحلول عام 2011، بات المشروع جاهزاً وبدأ العمل على إنتاج عدسات قابلة للطي ولها نقطة بؤرية واحدة، نافست العدسات الصلبة غير القابلة للطي والتي كانت تتطلب زراعتها إحداث شقّ أكبر في عين المريض ما يعرّضه لمضاعفات.

بعد نجاح المصنع في إنتاج العدسات الجديدة وتجربتها في العمليات الجراحية، شقّ طريقه إلى خارج إسرائيل، وبات من بين 60 شركة على مستوى العالم توفر مثل هذه العدسات، فيما استُخدمت منتجاته في 300 ألف عملية جراحية حول العالم.

كتب مقاومو حزب الله بدمائهم ونيرانهم الفصل الأخير من حكاية «مفخرة حانيتا»، ومنذ ستة أشهر، ترك سكان الكيبوتس، الذي استوطنه أجدادهم منذ 83 عاماً، «حانيتا» وحيدةً في مهبّ المقاومين.

تقرير

وزير الدفاع يطعن في تعيين رئيس الأركان نكد سياسي عابر؟

(أ ف ب)

ميسم رزق

بعد أكثر من شهرين على قرار مجلس الوزراء (8 شباط 2024) تعيين حسان عودة رئيساً للأركان في الجيش بعد ترقيته إلى رتبة لواء، طعن وزير الدفاع موريس سليم الأنذين الماضي في القرار أمام مجلس شورى الدولة، باعتبار أنه اتخذ في غياب وزير الدفاع الذي يقاطع جلسات مجلس الوزراء، وذلك خلافاً للدستور الذي ينص على أن «يعيّن رئيس الأركان من بين الضباط العامين المجازين في الأركان بمرسوم يتّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الدفاع الوطني بعد استطلاع رأي قائد الجيش».

تولّى مجلس الوزراء وكالة صلاحيات رئيس الجمهورية يعني أن المراسيم التي يصدرها يجب أن تقترن بتوقيع الوزراء المختصين، وإلا تكون مخالفة للدستور وعرضة للإبطال لتجاوزها حدّ السلطة في حال الطعن بها أمام مجلس شورى الدولة. غير أن المجلس استعان يومها بدراسة قانونيّة أعدّها أمينه العام محمود مكيّة، تجيز تعيين رئيس الأركان ليس فقط من دون اقتراح من وزير الدفاع بل أيضاً رغم رفض هذا الأخير توقيع مرسوم التعيين.

وبعيداً عن المسار «غير القانوني» الذي سلكه التعيين وخلفياته وموجباته، والاجتهادات المتضاربة بشأن دستورية القرار أو صاحب الحق في تقديم الطعن (الوزير أو أحد الضباط المتضررين)، فإن ما يحصل هو نزاع سياسي بحت يدخل في إطار المناكفات، ولا ينحصر فقط بموقف رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الرافض لتوسيع صلاحيات حكومة تصريف الأعمال، بل سيكون لعلاقته مع النائب السابق وليد جنبلاط نصيب من الطعن. إذ كان تقديم مراجعة الطعن يُراد منه بالحدّ الإدنى إبقاء الصوت المسيحي عالياً وفي وضعية دفاعية عن صلاحيات رئيس الجمهورية كما قالت مصادر في التيار، معتبرة أن «الخطوة ليست مفاجئة، والتيار سبقَ أن أعلن أنه سيطعن في مرسوم التعيين»، فإن للاشتراكي كلاماً آخر. فـ«صحيح أنها لم تكن مفاجئة، لكنها تؤكد مرة جديدة أن المبادرات لا مكان لها عند جبران باسيل». إذ لا يُمكن، بالنسبة إلى الاشتراكي القفز فوق حلقات المشهد الداخلي والفصل بينها. صحيح أن «الاتفاقات لا تعني التفاهمات المطلقة، إنما هناك سياق لا يُمكن الخروج عنه»، وفق ما تقول مصادر اشتراكية علّقت على الطعن باعتباره «تعبيراً عن الواقع المتناقض الذي يعيشه التيار». وتعود المصادر إلى ما قبل انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون، مشيرة إلى أن «جنبلاط كان منذ ذلك الحين يطالب بمعالجة الملف لأن الجميع يعلم بأن الموقع كان مقبلاً على الشغور. لكن عون وباسيل رفضا التعيين عندما كان الأول لا يزال في موقعه وكانت الحكومة مكتملة الصلاحيات، رغم أن حسان عودة كان مطروحاً يومها، ولم يكن محسوباً على جنبلاط، بل كان يعدّ مقرباً من عون، وهو الدرزي الوحيد من دورة الـ 94». وبالمثل، رفض عون وباسيل التمديد لرئيس الأركان السابق اللواء أمين العرم بسبب الخلافات مع قائد الجيش جوزف عون الذي كان يريد إجراء تغييرات في المراكز العسكرية وتعيين أسماء محسوبة عليه. وهذا «يدحض كل السرديات عن التعدي على صلاحيات الرئيس، إذ إن الرئيس نفسه وباسيل رفضا إجراء التعيينات لأن الظروف لم تتوافق مع حساباتهما».

كذلك أعادت المصادر التذكير بالاجتماعات بين باسيل وكل من جنبلاط والنائب تيمور جنبلاط، وأكد فيها باسيل رغبته في تصحيح العلاقة لاعتبارات عدة، مشيرة إلى أن رئيس التيار «يعلم أن هذا المنصب محسوب على جنبلاط، وبالتالي فإن الطعن ليس في وجه الحكومة فقط». ولفتت إلى «مفارقة تقديم الطعن في الوقت نفسه الذي أعلن فيه باسيل أنه سيعطي جلسة التمديد للمجالس البلدية تفادياً للفراغ، ضارباً عرض الحائط بكل مواقفه السابقة حول عدم شرعية الجلسات التشريعية». وسألت: «هل هو مع الفراغ في المراكز العسكرية، وضدّه في مكان آخر؟ وما هو المعيار؟». وشدّدت المصادر على «أننا لن نذهب الى توتير الأجواء بسبب هذه الخطوة التي ليست سوى نوع من النكد السياسي الذي اعتدناه. ففي أمس غير بعيد، رفع باسيل السقف عالياً ضد حزب الله في ما يتعلق بوحدة الساحات، ويتحدث مسؤولون في تياره عن انتهاء التفاهم ويهاجمون الرئيس نبيه بري، رغم أنه تحالف معهم في انتخابات نقابة المهندسين، والكل يعلم أن الأصوات الشيعية كانت الرافعة التي أوصلت مرشح التيار إلى مركز النقيب».

> **مصادر الاشتراكي: المنصب محسوب على جنبلاط، وبالتالي الطعن ليس في وجه الحكومة فقط**

تقرير

الظن بـ 9 موظفين بالإهمال والرشوة في عقارية جبيل وكسروان

أصدر قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور قراره الظني في ملفّ الفساد في أمانة السجلّ العقاري في جبيل وفي كسروان، حيث ارتُكبت جرائم إساءة الأمانة والإهمال الوظيفي والرشوة، وأحال تسعة موظفين على المحاكمة. وكشف منصور في متن قراره أن هناك جرائم أخرى ارتُكبت من قبل بعض الموظفين على ما أفاد معقّبو معاملات وموظفون آخرون، وترك للنيابة العامة الاستئنافية اتخاذ ما تراه مناسباً لجهة تحريك دعوى الحق العام في محضر مستقل.

وفي وقائع القرار أنّ دورية من مخابرات الجيش أوقفت في 27 آذار 2019 معقّب المعاملات ر.ا. لحيازته 38 ملفاً عقارياً بطريقة غير مشروعة، منها ما هو منجز ومنها ما هو قيد الإنجاز، وبعضها يعود لمدة طويلة سبقت توقيفه. وخلال التحقيق، اعترف الموقوف الذي يعمل في هذا المجال منذ 35 عاماً بأنّ حيازته لبعض الملفات تعود إلى ما قبل خمس سنوات كونه موثوقاً من الموظفين. وأضاف أنه كان ينقل ملفات إلى منزل أمين السجل العقاري م.م.، وبين جبيل وجونيه، ويسدّد 20 ألف ليرة عن كل معاملة لموظفي العقارية في جبيل، و200 دولار للموظف ا.ر. مقابل الاستحصال على القيمة التأجيرية للعقار، وبين 50 و100 دولار لرئيسة المكتب ل.ح.، وبين 300 و400 دولار لأمين السجل العقاري ر.ح.، وبين 100 و200 دولار لموظفي ضريبة الدخل في المالية.

وكان را. يتسلّم ملفات من دون وجود دفتر ذمّة ويحتفظ بها، وهو تصرّف مخالف للقانون.

كما كشف القرار الظني أنّه كان يتم تسليم المعاملة لصاحب العلاقة بطلب شفهي أو خطي من أمين السجلّ العقاري ولكن بشكل غير رسمي.

وأكّد السماسرة العقاريون خلال الاستماع إليهم أنهم سدّدوا رشاوى لموظفي السجلّ العقاري في جبيل وكسروان لتسهيل أمور معاملاتهم وتسريعها، وأن من بين الذين يتقاضون الرشوة الموظفين المسؤولين عن تنظيم القيمة التأجيرية مقابل 200 إلى 300 دولار عن كل قيمة تأجيرية.

وجرى الاستماع إلى إفادتَي أمينة السجلّ العقاري في جبيل، وأمين السجلّ العقاري في جونيه الذي لفت النظر إلى أنّ العقود التي بحوزة را. سُحبت من مستودع أمانة السجلّ إذا كانت نهائية ومن رئيسة المكتب العقاري إذا كانت غير منجزة بتقصير من الأخيرة.

وخلص القاضي منصور في قراره إلى الظن بالموظفين التسعة بجنح الإهمال الوظيفي، وإساءة الأمانة، وأحالهم على المحاكمة أمام القاضي المنفرد الجزائي في كسروان مع تدريكهم الرسوم والنفقات.

(الأخبار)

علم وخبر

قوى الأمن تجبر العسكريين على الـ «نودلز»!

تجبر إدارة تعاونية قوى الأمن الداخلي منذ أيام العسكريين على شراء 6 علب من نوعية محدّدة من الـ«نودلز»، تحت طائلة منعهم من التبضّع. وبعد التدقيق، تبيّن أن إدارة التعاونية التي أُنشئت لتموين ضباط وأفراد الشرطة والأمن العام وعائلاتهم بأسعار أقل من السوق، تريد تصريف الكمية قبل انتهاء تاريخ صلاحيتها في حزيران.

عمل إضافي لعناصر أمن الدولة

تبين أن غالبية عناصر جهاز أمن الدولة الذين فُرزوا للعمل مرافقين لشخصيات عامة يتقاضون رواتب خاصة من هذه الشخصيات، وأن رواتبهم في الجهاز تقل عن 25 في المئة من الرواتب التي يحصلون عليها من عملهم في المرافقة. وفهم أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي طلب من ادارة الجهاز تخيير هؤلاء بين العودة الى الادارة او الاستقالة من الوظيفة، ما يمكن أن يتسبب بنقص كبير في عديد الجهاز.

متهم بقتل سليمان محكوم بالإعدام

تبيّن أن أحد السوريين المتهمين بالمشاركة في خطف مسؤول القوات اللبنانية في جبيل باسكال سليمان وقتله لم يتم تسليمه إلى لبنان كونه محكوماً بالإعدام غيابياً بسبب جرائم ارتكبها في سوريا.

بيروت في زمن الشحّ

أظهرت مراجعة قام بها مُتابعون للشؤون البيروتيّة شحّ المساعدات التي قدّمها سياسيّون إلى أبناء العاصمة خلال فترة شهر رمضان، مقارنةً مع السنوات السابقة، وأشاروا إلى أنّ المساعدات العينيّة أتت بمعظمها من الجمعيّات الاجتماعية، فيما مساعدات السياسيين كانت أقل باستثناء ما قدّمه رئيس «جمعية بيروت بخير» الوزير السابق محمد شقير.

تقرير

عن الاستثمار الأميركي الخاسر في لبنان قيادة «الثورة» من الحريري إلى مكرم وبيترا!

غسان سعود

رغم إقرار الوكيل السابق لوزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل بأن واشنطن تنفق نحو مليار دولار سنوياً في لبنان يذهب معظمها إلى وسائل إعلام وإعلاميين، ورغم التركيز الأميركي على درس خصائص الرأي العام عبر الذكاء الاصطناعي والاستطلاعات وغيره، ورغم مئات الورش التدريبية التي تنظّم سنوياً لبناء القدرات، وآخرها ورشة عمل مغلقة على ثلاثة مستويات: الأول، الافتقار إلى ما يمكن وصفه بـ«القادة الشباب» من المؤثّرين والمؤثّرات في الرأي العام. في إحدى المراحل، كان هناك مروان حمادة وكتّاب «النهار»، عقاب صقر وكتّاب «ناو ليبانون»، فارس خشان وتلفزيون «المستقبل»، الياس عطا الله ويساره الديموقراطي، كارلوس إده وكتلته الوطنية، أنطوان حداد (والراحل نسيب لحود) ولقاؤه الديموقراطي، فارس سعيد وأمانته العامة، إضافة إلى فؤاد السنيورة وإلياس الزغبي وإيلي ماروني ومصطفى علوش ومصباح الأحدب وهادي حبيش وغطاس خوري وباسم السبع وعمار حوري وأحمد فتفت ونديم عبد الصمد وجمال الجراح ونايلة معوض ونوفل ضو وبطرس حرب... لكن هؤلاء جميعاً خرجوا من المشهد. وما كادت انتخابات 2022 تنتهي، حتى كان الناشطون والناشطات ممن بدأ الاستثمار فيهم عام 2012 «يشمّعون الخيط» ويحزمون حقائبهم لتحقيق أحلامهم بعيداً عن بيروت، حتى بدا وكأن صلاحيتهم انتهت هم أيضاً، أو أن العقود (المعنوية) التي توقّعها السفارة الأميركية مع «شركائها المفترضين» تخدم لعشر سنوات غير قابلة للتجديد. هكذا فإن الفريق السياسي الذي لم يكن فندق «بريستول» يتسع لشخصياته عام 2005، لا يجد من يمثله اليوم سوى مكرم رباح وبيتر جرمانوس وإيلي محفوض وطوني أبي نجم واثنين أو ثلاثة إضافيين، ممن لا يمكن أخذهم بجدية أو مقارنتهم بالجيل الأول من الأبواق الأميركية.

الثاني، استبدال الخطاب السياسي بالشعارات. حين يخطب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، مثلاً، يحرص على تبسيط الحدث العام وشرحه، فيشعر الطالب وربّة الأسرة والمسنّ بأنه يحيط بالمسألة من جميع جوانبها. وفي موازاة ذلك، يرصد الحزب الصحافة الأجنبية والإسرائيلية وتوزيعها على المناصرين والندوات والبرامج التلفزيونية والمقالات ومراكز الدراسات لتعزيز ما يوصف بالثقافة السياسية و«الإحاطة» التفصيلية بالحدث. في المقابل، يكتفي الفريق الآخر (سمير جعجع نموذجاً) برصّ الشعارات بعضها فوق بعض لتقديم «خطاب سياسي»، من دون أيّ عرض للوقائع أو المشاكل والحلول وغيره. وإذا كان كلّ من الأسلوبين يؤدي غايته على المدى القريب، فإن تجربة كل من تيار المستقبل و17 تشرين تؤكد أن الشعارات لا تصمد على المدى البعيد، ولا تصنع رأياً عاماً ثابتاً ومقتنعاً ومتماسكاً أو قادراً على الصمود في حال تعرّض لما تعرّض له الحزب خلال العقدين الماضيين. وإذ تعزز قوى 14 آذار بؤس حالها إلى ما تعرّضت له من اغتيالات، فإنّ التدقيق الموضوعي يبيّن أن قادة 14 آذار تعرّضوا فعلاً لهذه التهديدات. لكن، في المقابل، طاولت التهديدات، والاغتيالات، ليس قادة الحزب فحسب (وابرزهم عماد مغنية)، بل أيضاً قاعدته جراء عقوبات اقتصادية ومنع من السفر والعمل وحروب مع إسرائيل والتكفيريين. لذلك، فإنّ ما أوصل قوى 14 آذار إلى ما هي عليه اليوم ليس ما تدّعيه، بل الاكتفاء بالشعارات بدل وضع مشروع متماسك مع خريطة طريق واضحة في تحديدها للمسؤوليات. والدافع أنه في أيّ نقاش هادئ مع القوات أو الكتائب أو غيرهما حول ضرورة تقديم مشروع، يكون الجواب شعارات أيضاً لا تخلو من التخوين والتخويف.

الثالث، تحوّل الأحزاب إلى ماكينات انتخابية والقواعد الشعبية إلى مجرد كتل ناخبة لا أكثر، على غرار ما بداه تيار المستقبل منذ عام 2005، حيث ثمة قائد وحيد وشعارات للتعبئة وناخبون يتقاضون بدلات مالية وخدمات استشفائية وتربوية. وتكرر القوات والكتائب والتغييريون اليوم ما فعله تيار المستقبل قبل عشرين عاماً، رغم وضوح نتائج هذا الأسلوب، إذ يمكن لهذا النموذج أن يربح دورة انتخابية أو اثنتين، لكن لا يمكنه تأمين الاستمرارية كما تفعل القوى التقليدية التي قد تنحني أمام العواصف السياسية، لكنها سرعان ما تستعيد مكانتها. وإذا كان كلّ من النواب التغييريين يلعب بمفرده في دائرته، من دون فريق يعمل بمعنى حقيقيّ أو حزب او جمعية او حتى تعاونية، فإن حزب الكتائب الذي كان قبل سنوات قادراً على تقديم أربع أو خمس شخصيات يمكن التفكير في مشاهدتها في حال إجرائها مقابلة تلفزيونية، لا يملك اليوم سوى النائب سامي الجميل، من دون صف ثان أو ثالث أو رابع. أما في القوات، ورغم ما يتردّد منذ سنوات عن «المدرسة الحزبية»، يصعب العثور على خرّيج واحد منها، لا بل يحرص المحازبون، بمن فيهم مهندسون، على التأكيد أنهم لم يدخلوا المدرسة يوماً. في المتن الشمالي، الذي يعدّ أكثر الدوائر الانتخابية تسييساً، لم تجد القوات خريجاً واحداً من مدرستها المفترضة ترشحه للنيابة، فاستعاضت عنهم بالوزير السابق ملحم رياشي الذي عمل سابقاً مع النائب الراحل الكبير مخيبر ثم الوزير السابق الياس المر، والنائب رازي الحاج الذي تنقل من «شباب النهضة» في مراهقته إلى تأسيس «مستقلون» عام 2006 ثم «حكومة الظل الشبابية» عام 2008 فمستشاراً لوزير الاقتصاد عام 2010، من دون أن تكون له علاقة بالقوات يوماً، قبل أن يقرر سمير جعجع ضمّه إلى لائحته في المتن. وحاله في ذلك حال زياد حواط في جبيل وغادة أيوب في جزين وغيرهما ممّن يتقاطعون مع القوات في مرحلة الصعود ويبحثون لاحقاً عن استمراريتهم في مكان آخر، كما فعل غيرهم من الطبقة نفسها مع التيار الوطني الحر. وعلى غرار الكتائب، ليس في القوات طبقة وسيطة بين رئيس الحزب والقاعدة. ورغم محاولة كل من شارل جبور ومسؤول جهاز العلاقات الخارجية في القوات ريشار قيومجيان ومسؤول جهاز التنشئة السياسيّة شربل عبد إيجاد مكان لأنفسهم، فإن متابعتهم تفيد بطلب جعجع منهم تنفيس احتقانهم على منصة X لا أكثر. والدافع هنا أن هناك ناخبين تأخذهم الماكينة الخدماتية المالية إلى الانتخابات كل أربع سنوات خلف بعض الشعارات، لكن لا يوجد رأي عام يتابع أو يدقّق بين دورة انتخابية وأخرى، وهو ما يفسّر الحاجة الأميركية ربما إلى تغيير الطقم السياسي والإعلامي كل عشر سنوات، ثمة كتلة سياسية متماسكة تعتبر المضمون أهم من الشكل، تقابلها كتلة سياسية غير متماسكة تعطي الشكل أولوية وتضطرّ كل عشر سنوات إلى تصنيع «ثورة» وتوزيع «فولارات» وطناجر ومكانس في استزلاف يمكن أن يفيد مرة أو اثنتين أو ثلاثاً، لكن لا يُعوّل عليه لبناء واقع سياسي مستدام.

اليوم، تضع بركبي عشرة بنود عن مخاوف رئيسية، يمكن تفصيل كل منها في عشرات الصفحات، فيجيب رئيس حزب القوات بكلمتي «طبخة بحص». يُسأل عن الدور المسيحي والديموغرافيا والتحدّيات والهواجس والوظيفة فيجيب: «قتال الشيعة». يُقدّم الجيش تحقيقاً مفصلاً مدعّماً بموقوفين وأدلة وصور وتقارير أطباء شرعيين، فتجيب زوجته: «الجريمة سياسية حتى يثبت العكس»، من دون أن تشرح كيف يثبت العكس أو لماذا لا تثبت هي أنها جريمة سياسية. تقدّم الصحافة الغربية والأميركية والإسرائيلية تقارير تفصيلية عن تداعيات الضربة الإيرانية التي استنفرت العالم وتصدّت لها إسرائيل بالأقمار الاصطناعية وكامل تكنولوجيّتها وسلاح الجو والبر والبحر، فتصف القوات حلفاؤها ذلك كله بكلمة واحدة: «مسرحية». يمكن هذا أن يفيد مرحلياً، لكن لا يمكن التعويل عليه للمستقبل، وهو ما تعرفه وإشنطن جيداً وتتصرف على أساسه. أخرجت السعودية نفسها بنفسها من هذا المشهد كله لأنها تأكدت من عبثيته، سبقتها أو تبعتها فرنسا، وستتبعها عاجلاً أو آجلاً الولايات المتحدة أيضاً: لا يمكن لدولة أن تنظّم ثورة وتموّلها وتديرها في بلد كل عشر سنوات لتحافظ على نفوذها فيه. حين بدأت الولايات المتحدة الإنفاق في لبنان، كان على رأس الطاولة في القاعة الرئيسية في البريستول كل من سعد الحريري ووليد جنبلاط ومن كانوا يوصفون بمسيحيّي 14 آذار. بعد إنفاق عشرين مليار دولار، يجلس اليوم بيتر ومكرم في الصف الأمامي.

> **لا يمكن لدولة أن تنظّم ثورة وتموّلها وتديرها في بلد كل عشر سنوات لتحافظ على نفوذها فيه**

(هروات بو حيدر)

ندوة

«شو فينا نعمل»: اقتراحات نحاس لوقف الهجرة والتسوّل؟

كريم الأمين

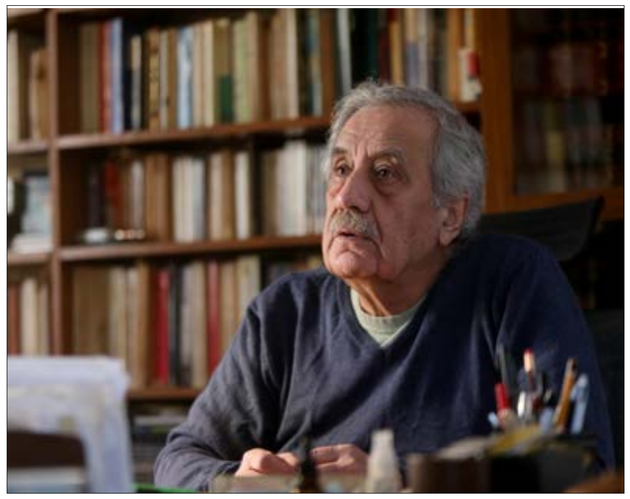
(مروان بو حيدر)

«نحن اليوم عند مفصل جديد. نظام الدولة تعطّل بحلقاته الثلاث، السياسية، الطائفية والمالية، والخارجية». هذه العبارة تلخّص الواقع الحالي كما يراه الأمين العام لجمعية «مواطنون ومواطنات» شربل نحاس. كلامه جاء في محاضرة أقامها مسرح المدينة أول من أمس بعنوان «شو صار؟ شو عم يصير؟ شو فينا نعمل؟». لدى نحاس تعبير خاص عن الأزمة، لا يكون فيه الاقتصاد والمال معزولَين عن المجتمع والسياسة والإقليم. فهو لا يزال يعتقد أن «الأزمة فرصة» لتقديم البديل ضمن خطوة أولى: إدارة المرحلة الانتقالية بحكومة لديها صلاحيات تشريعية استثنائية ولا يهدف برنامجها إلى «ترميم أو إنتاج صيغة متحوّرة مما كان، بل لطيّ الحقبة التي ساد فيها».

بالنسبة إليه، يبدأ الأمر بتعداد المقيمين اللبنانيين والأجانب، وتحديد أوضاعهم التعليمية والصحية والمهنية مع ما يترتب على كل فئة منهم من حقوق وواجبات مالية وضريبية ومهنية وتمويل الاستثمارات من جهة أخرى، مع فصل فئتي المصارف لناحية الوضع المصرفي، أي إنهاء للمهزلة- المأساة المستمرّة منذ خمس سنوات». في هذا الإطار، يجب «حسم الخيارات القطاعية والاجتماعية، التي تبقى محكومة بصغر البلد، وبخسارة الموارد، وبالانحرافات التي تراكمت لعقود على صعيد المؤسسات والقوى العاملة». يرى نحاس أن هناك هدفين أساسيين: «توفير فرص العمل للبنانيين لوقف الهجرة، وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية لوقف التسوّل والارتهان». وهذا يتطلّب «القيام بالاستثمارات العامة الآيلة إلى خفض الكلف الاقتصادية الداخلية وحجم الاستيراد ولا سيما في النقل والطاقة، وإرساء نظام ضريبي لا يقتصر على جمع التمويل بأسهل الطرق، بل يُصمّم لتأدية دور تحفيزي خدمة للمصالح الاقتصادية العامة، فلا يعتمد مقاييس المحاسبة الخاصة كمرجع مطلق، إذ لا يجوز التعامل مع دفع الأجور وتدريب العاملين أو حملات الدعاية ومصاريف الحفلات والترفيه كأنها أعباء متوازية التأثير على الربح، كما أن المبيعات الداخلية أو الصادرات لا يجوز التعامل معها كأنها مداخيل متوازية التأثير عليه».

إعادة الاعتبار للأجر عبر تحسينه وتحصينه وإنهاء مهانة المساعدات والبدلات والبدع

وعسكرية. كذلك يجب الشروع فوراً في تعميم التعليم الأساسي المجاني والتغطية الصحية الأساسية. هذه المسائل ضرورية ليوافق المجتمع على اعتبار الخسائر التي تكبّدها تضحيات تأخذه نحو «الدولة». وهناك تحديات كبيرة ومنها، الخروج من الدولرة «التي فرضت نفسها منذ أواسط الثمانينيات»، إذ من الضروري «استعادة حرية التأثير عبر السياسات النقدية للتحكم بانحرافات الأسعار الداخلية النسبية وتأثيراتها على كلف المعيشة والإنتاج». أيضاً بالنسبة إلى المصارف والمؤسسات المالية، يجب تحديد وظيفتها ودورها في المجتمع من خلال «إعادة الوساطة المالية إلى دورها المحتاج: تمويل حلقات الإنتاج والتوزيع من جهة، وتمويل الاستثمارات من جهة أخرى، في هذا الإطار، يجب «حسم الخيارات الفوري لقانون 1991 رقم 110 لإصلاح طبيعة موارد تمويلها وأشكال تسليفها ومخاطرها، بعد التطبيق

تكامل مدروس للأدوار

يقول شربل نحاس إنه بدلاً من أن يكون دور لبنان تصدير أبنائه والتسوّل الاستتباعي، يجب إعادة التوازن إلى الإقليم «حتى يستعيد مربع بيروت-طرابلس-حمص-دمشق موقعاً محورياً يقوم على تكامل مدروس للأدوار ضمنه». وبالنسبة إلى الاعتبارات الأمنية والشرعية، يرى نحاس أن «العداء تجاه المشروع الصهيوني العدواني والعنصري هو خيار مكلف لكنه ضروري لحماية شرعية الشكل الوحيد المتاح للدولة في لبنان، أي الشرعية المدنية، ولا سيما أن اللبنانيين راكموا في المناطق التي تعرّضت خلال عقود للاعتداءات الصهيونية، من خلال تنظيم حزب الله، قدرات عسكرية لم تحزها الجيوش العربية في أوجها».

ولا يمكن أن يحصل ذلك من دون إعادة الاعتبار للأجر، «ليس فقط عبر تحسينه بل أولاً عبر تحصينه وإنهاء مهانة بدلات النقل والمساعدات الاستثنائية وغيرها من البدع». ومن الأهداف الأساسية أيضاً توسيع نسبة المشاركة في العمل، وانتشال الإدارة العامة من الاحتضار ومن استخدامها كمواقع توفر للزعيم مالاً أو قدرة على شراء الولاءات. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم «تصحيح الانحرافات البنيوية في الاقتصاد بعدما تمادت لعقود».

يعتقد نحاس أن ذلك لا يمكن أن يحصل بمعزل عن «اعتماد سياسات خارجية مسؤولة للبنان البلد الصغير، وسوقه الداخلية ضيقة، ومجتمعه مشتّت بين مواطنين مهاجرين وأجانب مقيمين توازي أعداد كل منهما مواطنيه المقيمين، وهو واقع ضمن إقليم ممزّق ومستباح، وأطراف خارجية عدة، دولية وإقليمية، حاضرة فيه مباشرة وعبر رعاية أحزاب سياسية أساسية فيه». تقوم السياسة الخارجية، وفق رؤية نحاس على «الفصل بين داخل وخارج لأن هذا بالتحديد ما تقوم به وما تقوم عليه الدولة».

برأي نحاس «نحن اليوم أمام مفترق» يتطلب مواجهة لا على قلّة الموارد، بل على تاطيرها. الردّ على تبدّد المؤسسات يجب أن يكون من خلال «إنشاء تشكّلات مؤسسية: جامعة لا تهدف إلى تصدير الشباب... ومؤسسات إعلامية لا تكون طبولاً لتنظيمات سياسية عاجزة إلا عن شد الأعصاب ولا منصات مأجورة لمشاريع خارجية، مراكز عناية صحية تحرّر الناس من ابتزاز الطامحين للزعامة وتجار الخدمات والأدوية». وفي مقابل القلق والتخوّف والإحجام «يكون الرد باعتماد الصيغ التعاضدية لقلب الخسائر إلى تضحيات مجزية، أي إلى استثمار». ومقابل «تفشّي مساعي التدبّر الفردي ومصاعب الحياة اليومية، ومقابل التطويح الذي تتولاه أدوات التكيّف على معارضيه، هناك حاجة إلى توفير الدعم للبدائل وذلك لا يكون بالانخراط في منظومات الإن جي أوز واجتذاب مموّليها ولا في تنظيمات الوجاهة وضمن ادّعاءات الخبرة، بل عبر تنظيم الإسهامات المالية والعينية الطوعية، الواعية لغاياتها».

تقرير

«الخطيئة الأصلية بدأت بالاستدانة بالدولار»

نظّمت أمس، الأمانة العامة في مجلس النواب، ندوة بعنوان «الخيارات النقدية ونظام سعر الصرف تحت ضغط الدولرة الزاحفة». عرضت في الندوة ورقة بحثية للأستاذين الجامعيّين جان فرنسوا بونسو، من جامعة غرينوبل الفرنسية، وسهام رزق الله من جامعة القدّيس يوسف. النقاش تركّز حول مسألة الإدمان على الدولرة في ظل ثلاثة خيارات: تعايش الليرة والدولار كما يحصل الآن، إعادة إنتاج عملة وطنية جديدة ترتبط بالدولار، لكن بقيمة أفضل، أو الدولرة الشاملة بعد إلغاء العملة الوطنية. يميل الباحثان نحو اعتماد مجلس نقد بديل «التعايش»، لكنّ اقتراحهما لم يناقش في العمق انطلاقاً من بنية نموذج الاقتصاد السياسي للبنان، بمقدار ما كان نقاشاً «على السطح» يتعلّق بمقارنات مع دول أخرى اعتمدت هذا النظام وسلبياته وإيجابياته. فعلى سبيل المثال، يحبّذ مجلس النقد تدفق الدولارات، والهجرة أمر مهم جداً في هذا الأمر بالإضافة إلى السياحة. لكنّ التجربة اللبنانية تقول إن هذا المسار يفرغ لبنان من شبابه وقدراته الإنتاجية ويحوّل الرساميل المتدفقة إلى الاستهلاك المستورد. فما سيقدّمه مجلس النقد لا يختلف كثيراً عن الوضع الحالي، باستثناء إلغاء المصرف المركزي وفتح الحدود على مصراعيها لهجرة الشباب مقابل البضائع الاستهلاكية.

يعتقد بونسو أن لبنان لم يصل إلى الدولرة الحقيقية التي تقوم على تثبيت الأسعار والخدمات والسلع وحتى الأجور بالدولار، إلا أنه رغم ذلك فإن الاقتصاد اللبناني مدولر منذ عشرات السنوات «وربما يمكن القول من بدايات الثمانينيات». وفي ذلك الحين «اعتُمدت الدولرة منذ الثمانينيات بشكل جزئي وكامر واقع من قبل الهيئات الاقتصادية، وسط عجز الدولة عن اتخاذ موقف، إلى أن تماسست بدءاً من العام 1993 من خلال المصرف المركزي الذي اعتمد سياسة التحرير المالي ودولرة الودائع والمحفظات المالية والتعويض بالدولار. وفي النهاية، وصلنا إلى نظام ثنائي العملة دولار وليرة». والخطيئة الأصلية، بحسب بونسو «بدأت مع الاستدانة من الخارج بالعملات الأجنبية، ما راكم خسائر وعجزاً بالدولار أدى إلى زيادة الدولرة. وبعد عام 2010، وبسبب الهندسات المالية، كانت الطريق معبدة بالكامل للوصول إلى أزمة 2019». أما الآن، وبعد انفجار الأزمة في 2019 تقدّمت الدولرة وتثار حولها أسئلة: «هل علينا تسريع الدولرة أم إبطاؤها؟»، «هل يجب تشريعها أم إنتاج عملة وطنية أكثر موثوقية من الليرة؟».

الخيارات المتاحة وفق بونسو، تقع بين «الحفاظ على العملة الوطنية واستبدال الليرة بعملة أخرى مرتبطة بالدولار أيضاً، ولكن ذات قيمة أفضل. أو بقاء الوضع الحالي القائم على تعايش الليرة مع الدولار في سوق واحدة بلا تشريعات جديدة أو التزامات طويلة الأمد. أو خيار إلغاء العملة الوطنية والاعتماد على الدولار حصراً».

الدراسة التي قدّمها بونسو ورزق الله بنيت على بعض المقارنات في الخيارات المتاحة وأمثلة عن الدول التي اعتمدت الدولرة الكاملة أو مجلس النقد، أو الدمج بين الدولرة ومجلس النقد الذي يقوم على تغطية العملة الوطنية بالدولارات. الخيار الأخير يتطلب «قطاعاً مصرفياً قوياً وإعادة تشغيل دينامية القروض»، فضلاً عن أنه في ظل مجلس النقد لا ضرورة لوجود بنك مركزي، كما أنه «يجب إدخال الدولارات إلى لبنان بشكل مستمرّ ومستقرّ، وبناء نظام قادر على التصدير بشكل دائم، إذ إن الدول التي تعتمد على بيع المنتجات إلى الخارج تحصّل دولارات أكثر». لكن الاقتصاد اللبناني غير قادر على التصدير الصناعي أو الزراعي، بينما «الاستدانة من الخارج لتعويض سيل الدولارات لها مخاطرها غير المضمونة، علماً أن لبنان من الدول التي توقفت عن دفع الدين الخارجي». في المقابل، لبنان لديه ميزة «المغتربين القادرين على رفد البلاد بسيل مستقرّ من الدولارات، والقطاع السياحي يمكن أن يساهم أيضاً ولكن هذا الأمر يحتاج إلى استقرار اقتصادي».

أما لجهة المفاضلة بين الدولرة الشاملة ومجلس النقد، فيعتقد بونسو ورزق الله أنّ مجلس النقد يحافظ على العملة الوطنية، ويلفتان إلى أن «مجلس النقد يسمح بخلق هامش للتحكم بالسوق، ويساعد على الإصلاح النقدي السريع، بينما الدولرة تدفع نحو فقدان دور الدولة بشكل كامل، فالأرجنتين قطعت شوطاً طويلاً في الإصلاح بعد الاعتماد على مجلس النقد، لكن بعد عام 1995 بدأ التراجع بسبب اعتماد سياسات مغايرة، إذ يستحيل اعتماد الخيارين معاً. أما في الاكوادور، التي تخلّت في عام 2000 عن عملتها واعتمدت الدولار عملة رسمية، فإنهم لجأوا إلى سحب قدرة المركزي على طباعة العملة حتى لا تتكرر عمليات تمويل مصارف تجارية تابعة للنافذين، ما أدى إلى استقرار سياسي دام لنحو 15 عاماً في ظل تضخّم معتدل. لكن الدولة «أدمنت على الدولارات»، إذ إن الخروج من الدولرة الشاملة يتطلّب إنتاج عملة وطنية جديدة تكون موثوقة بقدر الدولار، وهذا شبه مستحيل.

في المحصّلة، «لا حلّ مثالياً للوضع في لبنان، بل مقترحات تنطوي على إيجابيات وسلبيات، علماً أن الأمور أصبحت أكثر تعقيداً الآن بعد مضيّ أربع سنوات على أزمة متعددة الأبعاد، وبلا إصلاحات، فيما يصبح الإدمان على الدولار غير قابل للرجوع عنه».

(الأخبار)

مجلس النقد يلغي المصرف المركزي ويعتمد على تدفق الدولار المستدام

«المركزي» والمصارف متهمون بالتآمر لإثراء أنفسهم

رفع كريم نجّار باسمه ونيابة عن مجموعة من المودعين، دعوى أمام محكمة نيوجرسي في الولايات المتحدة، ضدّ مصرف لبنان ورياض سلامة، وستة مصارف وأربع شركات تدقيق، متهماً إياهم بإثراء أنفسهم من أموال المودعين والتآمر عليهم، والاحتيال من خلال مخطط الهندسات المالية والتستّر على الأزمة.

رُوّج أمس أن هذه الدعوى هي الأولى في الولايات المتحدة التي تقام ضدّ مصرف لبنان، لكنّ أوساطاً معنية أشارت إلى دعويين سابقتين رُفعتا وترافع فيهما عن مصرف لبنان وزير العمل السابق والمحامي كميل أبو سليمان، وقد صدر قرار عن المحكمة الأميركية بأن لا صلاحية لها للبتّ في هذه الدعاوى ولا سيما أن مصرف لبنان يتمتّع بحصانة. لذا، تتوقع هذه الأوساط أن يكون مصير هذه الدعوى مماثلاً، لكن لا يمكن حسم أي أمر قبل صدور قرار المحكمة.

الدعوى مبنية على ««وجود مؤامرة من قبل المدّعى عليهم (مصرف لبنان، رياض سلامة، بنك بيروت، البنك اللبناني الفرنسي، بلوم بنك، فرنسبنك، بيبلوس بنك، سوسييتيه جنرال بنك، وBDO، وDELOITTE، وDELOITTE & TOUCHE، وERNST & YOUNG)، تنتهك قانون «ريكو» الفدرالي في الولايات المتحدة الأميركية والقانون العام للتآمر في ولاية نيوجرسي بتوجيه من مصرف لبنان وبالتواطؤ مع مجموعة كبيرة من المصارف التجارية التي تم توجيهها وتحفيزها بشكل خاص من قبل مصرف لبنان لزيادة ودائعها المقوّمة بالدولار، وهو ما فعلته. وهذا مبني على أوركسترا مالية مركزية (الهندسات المالية) التي نفّذها مصرف لبنان... وكان المودعون المقيمون في الولايات المتحدة أهدافاً لهذه المؤامرة التي ركّزت على استخراج الدولارات من الولايات المتحدة».

تشير الدعوى إلى وجود عملية احتيال منظّمة بحقّ المودعين الأميركيين ولا سيما الذين لديهم جذور لبنانية. «مهندس مخطط الاحتيال هو مصرف لبنان» تقول الدعوى. ثم تسهب في توصيف بنيان النموذج المالي في لبنان القائم منذ التسعينيات مروراً بتثبيت سعر الصرف، وانخراط المصرفيين في العمل الحكومي في لبنان، والفوائد المرتفعة، واستقطاب الودائع لتمويل كلفة الودائع القديمة... وتلفت إلى أن المصرفيين كانوا على علم بأن هناك «أزمة وشيكة» لأنهم واحدة من الجهات التي خطّطت لعملية الاحتيال. تعمّقت الدعوى في الحديث عن الهندسات المالية والإغراءات بالفوائد المرتفعة للانخراط في هذه الهندسات، وعن نيّة المصارف ومصرف لبنان في التستّر على المشكلة المتنامية من أجل «الاستمرار في إثراء أنفسهم رغم علمهم بأن سياساتهم ليست مستدامة».

الآن مصرف لبنان والمصارف التجارية في لبنان هما «زومبي» وفق نصّ الدعوى. وتركّز الدعوى على وديعة كريم النجّار في بنك بيبلوس وامتناع المصرف عن تسديدها، كما تشير إلى أن المودعين أرغموا على إبقاء وديعتهم بالليرة التي فقدت قيمتها. «مخطط التآمر أسهم في سرقة عشرات مليارات الدولارات من أيدي أكثر من 2,5 مليون شخص من بينهم آلاف المواطنين والمقيمين في الولايات المتحدة الأميركية» وفق نصّ الدعوى. وتقول إن الأزمة المصرفية حفّزت المصارف على أن تصنّف ثروتها بالدولار فوق القانون في انتهاك صارخ لحقوق المودعين. وفي الوقت نفسه سمح مصرف لبنان للقوى السياسية وأصحاب المصارف والمديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي المصارف وغيرهم من النافذين، بتحويل أموالهم إلى الخارج.

إنها القصّة نفسها تتكرّر على لسان كل مودع. الكلّ يحاول على طريقته مقاومة «السرقة» أو «المؤامرة».

(الأخبار)

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4572

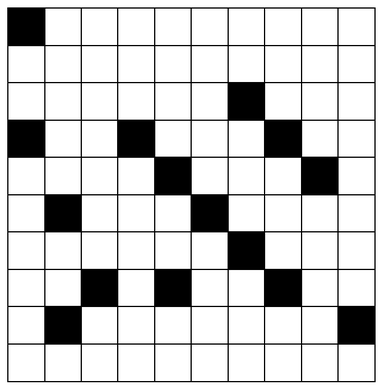

أفقيا

1- إحدى جزر البحرين وأكبرها – 2- أولى مراحل الحرب اللبنانية – 3- سرير الطفل – مسوح جبابرة لهم عين واحدة وسط الجبهة في الميثولوجيا اليونانية – 4- يجري في العروق – من الأشجار – قادم – 5- يشترع القوانين – من الأحرف المشبّهة بالفعل – 6- أب – ظهرت وبانت – 7- فؤاد – الغير قادر – 8- عملة آسيوية – فسّر الكلام – من الحيوانات – 9- رئيس وزراء إيطاليا بعد سقوط موسوليني – 10- من معالم اسبانيا السياحية

عمودياً

1- شاعر مصري راحل – 2- طلاء الجرح – القليل من البقل إذا طلع – 3- دهر – فولاذ – للمساحة – 4- للنفي – إشتهاء نعمة الغير – ركض – 5- أميرال إنكليزي – من يأكل كثيراً – 6- منطقة في المملكة العربية السعودية – للإستفهام – أصرّ في السؤال – 7- عمرك – نهر عراقي – 8- عاصمة ولاية جورجيا الأميركية – ورك – 9- مكتشف قوانين الجاذبية – أبو الأب أو الأم – 10- صاح التيس – إسم عُرفت به زنوبيا ملكة تدمر

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- غبينا بيساو – 2- ابن خلدون – 3- رشيد – لامنس – 4- او – لسّ – ماتت – 5- ليل – ان – ناو – 6- أكيدنيا – رنّ – 7- را – اي – رئيس – 8- دراكولا – وا – 9- نا – وكلّ – 10- دار السلام

عمودياً

1- غور الأردن – 2- شوبكار – 3- ناي – لي – أنا – 4- يبدّل – داكار – 5- أن – سانيو – 6- بخل – ني – لول – 7- يُلام – أراكس – 8- سدمان – ل ل – 9- أونتاريو – 10- ونستون سالم

sudoku 4572

7		8	5				2	
	2		8	1	9		7	
1		9					3	
3		6		9				
5		4				2		8
				6		1		3
	8					4		2
	4		7		2			
	3				1	6		7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4571

1	8	3	2	5	6	7	9	4
6	2	9	7	4	1	8	5	3
7	4	5	3	8	9	2	6	1
2	3	8	1	6	7	9	4	5
9	1	7	4	3	5	6	2	8
4	5	6	9	2	8	3	1	7
3	7	2	6	1	4	5	8	9
8	6	4	5	9	3	1	7	2
5	9	1	8	7	2	4	3	6

مشاهير 4572

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤلف موسيقي مصري (1922-2011). من أعماله أوبرا «الساحر»

5+6+3+4+1 = صاحب التاج ■ 7+8+2+10 = تراب الصحراء ■ 11+9 = للنداء

حل الشبكة الماضية: روبيرت شومان

طوفان الأقصى

التفاف إيراني حول «استراتيجية الردع»

طهران لـ«تل أبيب»: التصعيد بالتصعيد

طهران ـ محمد خواجوئي

بعد خمسة أيام من الردّ الإيراني الانتقامي على إسرائيل، بدأ التأييد لهذا الردّ يتزايد في الأوساط السياسية داخل إيران، مع اصطفاف تيارات سياسية مختلفة، من الأصوليين إلى الإصلاحيين، خلف ما جرى. وأيّد حزب «وحدة الشعب الإيراني»، أحد الأحزاب الإصلاحية الرئيسة في الجمهورية الإسلامية، في بيان أمس، الهجوم الإيراني على

> ثمّة شكوك كثيرة في الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية حول مدى تأثير العقوبات الجديدة

إسرائيل، واعتبره «حقاً مشروعاً» لبلاده، فيما دان «إرهاب الدولة الذي يمارسه الكيان الصهيوني»، مؤكداً أن «حقّ إيران في الدفاع المشروع ضدّ هذا العمل الاستفزازي يستند إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة». والحزب المذكور يُعدّ من أشدّ المنتقدين للأوضاع على الساحة السياسية الداخلية، إذ رفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بسبب ما قال إنه «غياب التنافس». لكن يبدو أن ضرورة الوحدة ومواجهة العدوّ الأجنبي قد قرّبت مواقف التيارات السياسية في إيران بعضها من بعض.

وفي هذا السياق أيضاً، أكّد حزب «كوادر البناء» الإصلاحي، في بيان، «حقّ إيران في الدفاع المشروع على أساس استراتيجية الردع» و«استراتيجية تعزيز مقاومة الشعب الفلسطيني»، محذّراً من نيّة إسرائيل «توسيع نطاق الحرب في المنطقة بهدف نسيان الجريمة في غزة». كذلك، أيّد حزب «الاعتدال والتنمية» المقرّب من الرئيس الإيراني السابق، حسن روحاني، عملية «الحرس الثوري» ضد إسرائيل، لافتاً إلى أن «النهج الاستراتيجي الأهمّ هو الحفاظ على الوحدة والتماسك الوطني والدعم الموحّد من جميع شرائح الشعب الإيراني لركائز النظام ضدّ المعتدين المخادعين والمستكبرين». من جهته، علّق الرئيس الإيراني الأسبق، محمود أحمدي نجاد، الذي نادراً ما يدلي بتعليقات سياسية، على التوتّرات الأخيرة بين إيران وإسرائيل، بالقول إن «أيّ دولة تهاجم دولاً أخرى بشكل غير قانوني يجب أن تتلقّى ردّاً. وهذا هو حقّ البلد الذي تعرّض للهجوم».

في هذا الوقت، وفي ظلّ تداول أخبار متضاربة حول الردّ الإسرائيلي على الهجوم الإيراني، بواصل المسؤولون الإيرانيون التأكيد أن القوات المسلحة الإيرانية ستردّ بشكل حاسم على أيّ هجوم. وأكّد الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، خلال مراسم العرض العسكري لجيش الجمهورية الإسلامية في طهران لمناسبة «اليوم الوطني للجيش الإيراني»، أمس، أن «عملية الوعد الصادق كسرت هيمنة الكيان الصهيوني، ولكنها كانت إجراءً عقابياً ومحدوداً، لكن إذا اتّخذوا إجراءات ضدّ مصالحنا، فسيكون ردّنا أكثر حسماً وحزماً». وأضاف رئيسي: «اليوم، لم يعُد هناك أيّ خيار عسكري ضدّ الأمة الإيرانية، وهذا مهمّ بسبب قوّة الردع والاقتدار التي تتمتّع بها قواتنا المسلّحة». أيضاً، هدّد القائد العام للجيش الإيراني، اللواء عبد الرحيم موسوي، خلال المناسبة، بأن «أيّ اعتداء صهيوني على مصالح البلاد سيواجَه بردّ قوي وحازم يجعل العدو يندم على فعلته، وإذا تحرّك الأعداء فسنردّ بمزيد من القوة والقسوة». وفي تطوّر لافت، أعلن قائد القوة البحرية في الجيش الإيراني، الأدميرال شهرام إيراني، أن قواته سترافق السفن التجارية للبلاد إلى البحر الأحمر. وقال: «نرافق سفننا من خليج عدن إلى قناة السويس، ومستعدّون لحماية سفن الدول الأخرى أيضاً... المدمّرة جماران موجودة في خليج عدن حالياً، وستستمر مهمّتها هذه حتى البحر الأحمر».

تستمر التكهنات حول ردّ إسرائيل المحتمل على الهجوم الإيراني (أ ف ب)

ردّ إسرائيل المحتمل على الهجوم الإيراني، لجهة زمانه ومكانه وشكله، علماً أن «هيئة البث الإسرائيلية» أفادت، أمس، بأن تل أبيب قرّرت كيفية الردّ على الهجوم الإيراني، إلّا أن الخلافات لا تزال قائمة حول التوقيت. ووفق الصحافي ومحلّل قضايا الشرق الأوسط في مقابلة مع صحيفة «اعتماد»، ما شاء الله شمس الواعظين، «قد ترغب إسرائيل في تعويض وضعها السيئ في غزة ولدى الرأي العام العالمي بمواجهة أخرى (الهجوم على إيران). لكن إيران تتمتّع بأرض كبيرة وعمق استراتيجي، ولهذا السبب، فإن وضعها أفضل من إسرائيل ولا داعي للقلق من التعرّض لهجوم». من جهته، كتب الدبلوماسي الإيراني السابق، أبو الفضل ظهره وند، في مذكّرة نُشرت في صحيفة «إيران» الحكومية: «توصّل المسؤولون الإسرائيليون إلى نتيجة مفادها أن الردّ العسكري المباشر على إيران سيؤدي إلى خسائر فادحة وغير قابلة للتعويض لهذا الكيان. وإسرائيل تعرف أبعاد الحرب المحتملة مع إيران ونتائجها، ولذلك تستمرّ في تصعيد التوتّرات في المنطقة الرمادية (الحرب غير المباشرة)». وأضاف: «وبعيداً من القوة الصاروخية والطائرات من دون طيار التي تمتلكها إيران، فإن السبب الآخر الذي دفع إسرائيل إلى هذا اليأس هو أن الأميركيين والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ليست لديهم الرغبة في اللعب في ملعب بنيامين نتنياهو».

على خط موازٍ، وإذ تخطّط الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، لفرض عقوبات جديدة على إيران، ردّاً على هجومها الذي استهدف إسرائيل، تسود شكوك كثيرة الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية، حول مدى تأثير تلك العقوبات. وفي هذا المجال، كتبت وكالة أنباء «تسنيم» المقرّبة من «الحرس الثوري»، في تقرير لها أمس، أن «هذه العقوبات لن يكون لها أيّ تأثير، لأن إيران تعلّمت كيفية الالتفاف عليها وتحييدها». وجاء في التقرير: «إن شدّة العقوبات المفروضة خلال السنوات الـ 13 الماضية كانت في أعلى مستوياتها، وهذا ما جعل الاقتصاد الإيراني يصمد في وجهها، وقد تعلّم أساليب التهرّب منها بشكل جيّد جداً». وبحسب «تسنيم»، فإن «حاجة الدول الصناعية في العالم، بما فيها الصين، إلى النفط الإيراني، قيّدت يد واشنطن في فرض عقوبات نفطية جديدة على الجمهورية الإسلامية».

إردوغان يفارق الرمادية: تضامن كامل مع إيران

محمد نور الدين

خرج الموقف التركي الرسمي من المواجهة بين إيران وإسرائيل من رماديّته، ليقترب أكثر من الموقف الإيراني. فبعد ثلاثة أيام من هجوم السبت، صدر أول كلام رسمي على لسان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، حمّل فيه الأخير رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مسؤولية التصعيد الجديد في المنطقة. وقال إردوغان، بعد اجتماع الحكومة مساء أول من أمس، إن «الحكومة الإسرائيلية هي التي نشرت النار في المنطقة نتيجة خطواتها الاستفزازية والتحريضية»، معتبراً أن الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق و«انتهاكها القانون الدولي»، كانا «النقطة التي طفح بها الكيل». كما لفت إلى أنه «باستثناء بضع دول، لم يدن أحد الهجوم. وعندما ردّت إيران، تنطّح الجميع لإدانتها. إنّ مَن يجب إدانته أولاً هو نتنياهو، فهو مع إدارته التي تسفك الدماء، المسبّب الأول للتوتّر الأخير»، مضيفاً أن «تركيا، منذ يومين، تبذل الجهود من أجل ألّا تتراجع قضيّة غزة في سلم الأولويات»، داعياً «كل الأطراف إلى التحرّك من أجل وقف الهجمات. وما لم يتوقّف الظلم والإبادة في غزة، فإن منطقتنا مقبلة على توتّرات أخرى».

وتعليقاً على تلك التصريحات، توقّف الكاتب التركي، مراد يتكين، عند تأخّر أنقرة في اتّخاذ موقف من الردّ الإيراني، عازياً ذلك إلى أنها «كانت قلقة من احتمال اتّساع المواجهة، ومن أن تتراجع قضيّة غزة إلى الصف الثاني من الاهتمام». ورأى يتكين أن «تركيا التي أدانت الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق، لم ترد أن تعطي الهجوم الإيراني مشروعية، رغم أنها وصفته بردّ الفعل. ولذلك، فهي اكتفت بإجراء اتصالات دبلوماسية»، وخصوصاً أنها «تنظر في هذه المرحلة بحساسية شديدة إلى العلاقات مع إيران، نتيجة لدعم طهران المتزايد لحزب العمال الكردستاني، كما تقول أنقرة». ووفقاً ليتكين، فإن هذه الأخيرة «لا تريد أن تتّخذ مواقف تزعج الولايات المتحدة عشية الزيارة التي سيقوم بها إردوغان إلى واشنطن، يوم 9 أيار المقبل، ولا سيما أنها ستكون بحاجة إلى دعم مالي خارجي من أجل وقف الانهيار الاقتصادي. كذلك، فإن تركيا، عبر رئيس جهاز الاستخبارات إبراهيم قالين، تقوم، بناءً على دعوة مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ويليام بيرنز، بوساطة في مسألة الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، ولا تريد تبنّي موقف يؤثّر على هذه العملية. وبالتالي، فإنّ موقفها من المواجهة بين إيران وإسرائيل، لا يمكن فصله عن العلاقات بين أنقرة وواشنطن».

ومن جهته، رأى طه أقيول، في صحيفة «قرار»، أن «قول إيران إن الهجوم انتهى وحقّق أهدافه، وضغط أميركا على إسرائيل لعدم الردّ، يمكن أن يعكسا انتهاء الأزمة أو تأجيلها حتى الآن». ورأى أقيول أن نتنياهو «مرتاح»، لأن بند الإبادة تراجع في جدول الاهتمامات، وحلّت محلّه دعاية أن «إسرائيل في خطر»، معتبراً أن «على تركيا في هذه الجغرافيا النارية أن تبقى على الحياد،

> إردوغان: تركيا تبذل الجهود من أجل ألّا تتراجع قضيّة غزة في سلم الأولويات

وأن تبقى ضمن حلف شمال الأطلسي وتدافع عن السلام في المنطقة. وهذه هي قاعدة السياسة التقليدية للجمهورية التركية». وفي الصحيفة نفسها، قال الكاتب المعروف، منصور آق غون، إن «إيران اتراحت لأنها قامت بالردّ على إسرائيل، لكن الأخيرة أيضاً ارتاحت لأن موضوع غزة تراجع إلى المرتبة الثانية، كما أن إسرائيل لن تجد الآن صعوبة في إقناع الكونغرس الأميركي بتمرير المساعدة لها». مضيفاً أن «إسرائيل أصبحت أكثر قدرةً على التوصّل إلى حلّ وفقاً لما تشتهيه، بل ربّما تعمل على ضرب المنشآت النووية الإيرانية، ولا سيما في جبال زغرس». واعرب عن اعتقاده بأن «ما يجب أن تركّز عليه تركيا هو تعزيز التواصل مع الولايات المتحدة بعد لقاءات بيرنز - قالين، وبلينكن - فيدان، من أجل حلّ أصل المشكلة، وهو القضية الفلسطينية»، متابعاً أن «على تركيا أن تقوم بأدوار بعيداً من الانفعال والحماسة، وألّا تتورّط في أيّ نزاع عسكري، وأن تكون جزءاً من الحلّ لا المشكلة، وهو ما يريده أيضاً زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، أوزغور أوزيل». وزاد أن «تصاعُد التوتّر في المنطقة يجب أن يدفع تركيا إلى مزيد من توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة وحلّ المشكلات الثنائية، وعلى رأسها تعزيز الدفاع الجوي التركي».

في المقابل، كتب برهان الدين دوران، المقرّب من إردوغان، في صحيفة «صباح»، أن «الصدام الإسرائيلي - الإيراني مؤشّر كبير إلى توازنات جديدة في المنطقة»، بعدما أصبحت القضيّة الفلسطينية، منذ السابع من أكتوبر، محور الاهتمام العالمي. «لكن نتنياهو، بالضربة على القنصلية الإيرانية في دمشق، ومن ثم الردّ الإيراني، نجح في تحريف الاهتمام إلى غير القضيّة الفلسطينية، وهذا ما كان يريده»، وفقاً للكاتب. وأضاف دوران: «لقد عملت إيران على أن يكون ردّها متوازناً ومحسوباً بدقّة، لكنه كان أول هجوم على إسرائيل»، معتبراً أن «تهديد إسرائيل بالردّ على إيران سيكون مادة ابتزاز لنتنياهو ضدّ بايدن الذي سيلبّي رغباتها لئلّا تقوم بالردّ على إيران»، فيما «ستعمل إسرائيل على تطوير خطواتها في اتّجاه إقامة تحالفات إقليمية جديدة في المنطقة». ودعا الكاتب دولاً إقليمية أخرى، من مثل تركيا والسعودية، إلى المسارعة إلى التحرّك معاً لتهدئة الوضع في المنطقة، لافتاً إلى أن «ما يسهل ذلك، هو عدم رغبة بايدن في التصعيد ضدّ إيران لحسابات انتخابية أميركية».

وفي صحيفة «يني شفق» الموالية، كتب قادر أوستون أن الردّ الإيراني خلق «توازنات ردع» جديدة في الشرق الأوسط، معتبراً أن «إسرائيل ستنتظر الوقت المناسب لضرب إيران، لكن ذلك لن يحصل من دون موافقة أميركا. وفي المحصلة، فإن انتقال المواجهة بين إيران وإسرائيل من المواجهة عبر الوكلاء إلى حرب مباشرة، يشير إلى أن المنطقة دخلت مرحلة جديدة غامضة جدّاً بمعزل عن الخيارات الأميركية».

تواصل الضغوط الغربية: «ورطة» إسرائيل تتعمّق

لا يزال التردّد سيّد الموقف في الكيان الإسرائيلي، في ما يتعلّق بالردّ على الهجوم الإيراني الذي تعرّضت له عدة مواقع عسكرية في الأراضي المحتلة، ليل السبت - الأحد الفائتين، وذلك رداً على الهجوم الذي شنّه العدو على مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، وأدّى إلى استشهاد مجموعة من الضباط في «الحرس الثوري». وبحسب قناة «كان» العبرية، فقد «فوّتت إسرائيل فرصة لقصف إيران ليل السبت - الأحد»، لأن «بنيامين نتنياهو فضّل انتظار اتصال هاتفي من جو بايدن قبل شنّ هجوم»، مضيفة أن «الردّ المرتقب سيكون أضعف من الهجوم الذي خطّطت إسرائيل له في البداية».

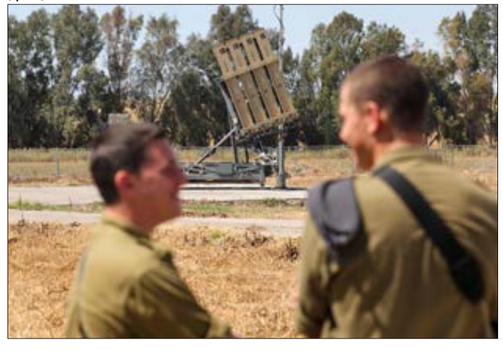

(أ ف ب)

وفي سياق متصل، نقلت «كان» عن مصدر دبلوماسي قوله إن «دبلوماسيين غربيين أبلغوا إسرائيل أن صدّ هجوم إيران القادم بنسبة 100% قد لا يكون ممكناً»، مشيرة إلى «ضغوط دولية تُمارس على إسرائيل كي لا تتّخذ خطوات تصعيدية تؤدّي إلى انزلاق المنطقة إلى حرب واسعة». ويبدو أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة، يروّج لحملة من العقوبات المكثّفة ضد إيران، مقابل أن «تبتلع» إسرائيل الردّ الإيراني، وتتّجه نحو خفض التصعيد. وفي هذا السياق، نقلت القناة نفسها، عن مصدر دبلوماسي، أن «الاتحاد الأوروبي مستعدّ للذهاب بعيداً في ما يتعلّق بالعقوبات على إيران». كما دعا وزير خارجية العدو، يسرائيل كاتس، خلال لقائه مع وزيرة خارجية ألمانيا، أنالينا بيربوك، أمس، «الاتحاد الأوروبي»، إلى الاعتراف بـ«فيلق القدس» الإيراني «منظّمة إرهابية»، وذلك بعدما نقلت الأخيرة دعوة حكومة صغيرة داخل إيران، من المحتمل أن تؤدّي إلى ردّ فعل إيراني»، وإن «واشنطن تأمل أن يكون ردّ إيران على أي ضربة إسرائيلية أصغر من هجومها الأول، وأن يؤدّي إلى وقف تبادل الهجمات».

وبخصوص مداولات «كابينت الحرب» الإسرائيلي، كشفت تقارير إعلامية أن «الوزراء يواف غالانت وبيني غانتس وغادي آيزنكوت، ورئيس أركان الجيش، هرتسي هاليفي، يضغطون للردّ على إيران»، بينما عبّر العضو المراقب في «الكابينت»، وزعيم حركة «شاس»، عن «معارضته الصارمة لضرب إيران»، بحسب تقرير لقناة «كان»،

> كشفت التقارير الإعلامية مزيداً من التفاصيل حول الموقف «المعقّد» الذي يعيشه صانعو القرار في تل أبيب

التي أشارت إلى أن «كبار الحاخامات حذّروا رئيس حزب شاس من أن الهجوم على إيران يشكّل خطراً على إسرائيل». وبدوره، اعتبر وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، أنه «يجب حلّ مجلس وزراء الحرب وتغيير سياسة الاحتواء والردّ المحدود»، مضيفاً أنه «طالما استمرّت سياسة مجلس الحرب الحالية، فسنبتعد أكثر عن تحقيق النصر».

أما في واشنطن، ومن أجل الضغط على «الكونغرس» الأميركي للموافقة على المساعدات للكيان الإسرائيلي، فقد نشر الرئيس جو بايدن مقالاً في صحيفة «وول ستريت جورنال»، حذّر فيه من أن «إيران تريد تدمير إسرائيل»، مضيفاً أنه «إذا صعّدت إيران هجومها على إسرائيل بشكل كبير، فقد تنجرّ الولايات المتحدة إلى الحرب»، إذ إن «إسرائيل شريكنا الأقوى في المنطقة، ولن نقف مكتوفي الأيدي إذا ضعفت دفاعاتها».

(الأخبار)

إردوغان: ضفّ يجب إدانته أولاً هو نتنياهو (أ ف ب)

طوفان الأقصى

الأسرى الفلسطينيون في يومهم
أما آن لهذا الجحيم أن ينتهي؟

رام الله ـ **أحمد العبد**

بملابس قديمة، وقدمين حافيتين، وملامح تنمّ عن صدمة نفسية قوية، جعلته غير قادر على النطق وإدراك ما يجري حوله أو التعرف على عائلته ومحيطه وأصدقائه، تحرّر الأسير مجاهد عمارنة من بلدة يعبد (جنوبي جنين) بعد عامين ونصف عام من العزل. وكان مجاهد قد عانى، إضافة إلى العزل والتعذيب المستمر، من إهمال طبي متعمد لأكثر من عام، فاقم من إصابته بعدة كسور في كتفه وأضلاعه وضرر في العصب السابع أثّر على حركة يده وقدمه، فضلاً عن الضرر النفسي الذي بدت أعراضه واضحة على وجهه عقب الإفراج عنه على معبر الظاهرية، أول من أمس. وبعد نقله إلى «مجمع فلسطين الطبي» في مدينة رام الله، قالت عائلة عمارنة إنّه تعرّض للضرب حتى في الأيام التي سبقت الإفراج عنه، وإنّه فقد حوالى 35 كيلوغراماً من وزنه، ولديه أمراض كثيرة في جسده وسقطت أسنانه، كما يواجه صعوبة في تناول الطعام.

وتُعكس حالة مجاهد صورة بسيطة عن الواقع القاسي الذي يعيشه الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال، والتي تحوّلت إلى جحيم تمارس فيه سلطات السجون جرائم القتل والتعذيب، في ظل حرمان العدو المؤسسات الدولية، وعلى رأسها «الصليب الأحمر»، والمحامون، من زيارة هؤلاء. كذلك، تنطبق حالته على ما يعانيه المئات من الأسرى المفرج عنهم، من صدمات نفسية قاسية وأعراض ذهول، أو علامات تعذيب، أو انخفاض كبير في أوزانهم، أو إصابتهم بأمراض، أو كل هذه الأعراض مجتمعةً. ويحل «يوم الأسير الفلسطيني» لهذا العام (17 نيسان)، في وقت يعيش فيه الأسرى ظروفاً ماسوية تفاقمت منذ 7 أكتوبر، حيث سجلت السجون نقطة تحوّل كبيرة، بات معها نزلاؤها يتعرّضون لجرائم مروّعة من تعذيب ممنهج وجرائم طبية وتجويع واعتداءات يومية وتنكيل، وهو ما أدى، في محصلته، إلى استشهاد 16 منهم، بينما يتعرّض أسرى قطاع غزة لجريمة «الاختفاء القسري» وإسناداً للأسرى في السجون، شهدت مدن الضفة الغربية، أمس، مسيرات وفعاليات جماهيرية، تلبية لبرنامج وطني أعلنته القوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات الأسرى، ويشمل مخيمات الشتات في لبنان وسوريا، ويمتد إلى العديد من عواصم العالم، للمطالبة بوقف الجريمة المرتكبة بحق هؤلاء. وفي هذا الإطار، تظاهر نشطاء وشبان أمام مقر «الصليب الأحمر» في مدينة البيرة، حيث أعربوا عن غضبهم واحتجاجهم على انحياز «الصليب الأحمر» إلى الاحتلال وإهماله للأسرى خلافاً لادّعائه «الحياد»، وعلّقوا لافتات على مداخل مقره، حمّلت «صمته» مسؤولية المساهمة في قتل نحو ألف أسير وأسيرة، منتقدين تقاعسه عن متابعة أوضاع وظروف أسرى قطاع غزة، والذين تطبق عليهم إسرائيل أقسى أنواع التعذيب والقتل في زنازينها وسجونها وقواعدها السرية.

> يبلغ عدد الأسرى أكثر من 9500، وهو عدد لا يشمل معتقلي غزة الذين يخضعون لجريمة الاختفاء القسري

وقد تعرّض الآلاف من أسرى غزة، من نساء وأطفال ومسنّين ومرضى، لجرائم مرعبة وصلت إلى حد اغتصاب نساء، وبتر أطراف، وسط رفض الاحتلال الإفصاح عن أيّ معلومات عنهم، فيما كشفت وسائل إعلام عبرية عن استشهاد 27 من هؤلاء داخل المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال. وكان العدو قد اعتقل أكثر من 5 آلاف فلسطيني من القطاع منذ 7 أكتوبر، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي في غزة. كذلك، صعّدت إسرائيل من استخدام قانون الاعتقال الإداري، لترتفع عدد المعتقلين إدارياً حتى بداية نيسان من العام الجاري إلى أكثر من 3660، من بينهم 22 من النساء، وأكثر من 40 طفلاً، علماً أن معظمهم أسرى سابقون أمضوا سنوات في سجون الاحتلال، بينما بلغ عدد المعتقلين الذين صنّفهم العدو بـ«المقاتلين غير الشرعيين»، المحتجز جثمانه منذ عام 1980. والجدير ذكره أن تلك المعطيات لا تشمل معتقلي ومعتقلات غزة، الذين يستمر العدو في إخفاء هويات معظم الشهداء منهم، بعدما ارتكبوا في المعسكرات التابعة له.

وفي ظل مفاوضات تبادل الأسرى الجارية بين المقاومة والاحتلال، تتجه الأنظار إلى أصحاب المحكوميات العالية، والذين يمثّلون النفس بالحرية في إطار صفقة جديدة. ويبلغ عدد الذين يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد ومن ينتظرون أحكاماً مؤبّدة، نحو 600 أسير، أعلاهم حُكماً الأسير عبد الله البرغوثي المحكوم بالسجن لـ 67 مؤبداً، يليه الأسير إبراهيم حامد المحكوم بالسجن لمدة 54 مؤبداً. كما يبلغ عدد الأسرى القدامى المعتقلين بشكل متواصل، منذ ما قبل توقيع «اتفاقية أوسلو»، 21، أقدمهم محمد الطوس من بلدة الجبعة، والمعتقل منذ عام 1985. يضاف إلى هؤلاء 11 أسيراً كانوا قد اعتقلوا منذ ما قبل توقيع «أوسلو»، وأفرج عنهم مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ضمن صفقة «وفاء الأحرار» التي تمّت عام 2011 بين المقاومة والاحتلال، قبل أن يعاد اعتقالهم عام 2014.

شهدت مدن الضفة الغربية، أمس، مسيرات وفعاليات جماهيرية، تلبية لبرنامج وطني أعلنته القوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات الأسرى، ويشمل مخيمات الشتات في لبنان وسوريا، ويمتد إلى العديد من عواصم العالم، للمطالبة بوقف الجريمة المرتكبة بحق هؤلاء. وفي هذا الإطار، تظاهر نشطاء وشبان أمام مقر «الصليب الأحمر» في مدينة البيرة، حيث أعربوا عن غضبهم واحتجاجهم على انحياز «الصليب الأحمر» إلى الاحتلال وإهماله للأسرى خلافاً لادّعائه «الحياد»، وعلّقوا لافتات على مداخل مقره، حمّلت «صمته» مسؤولية المساهمة في قتل نحو ألف أسير وأسيرة، منتقدين تقاعسه عن متابعة أوضاع وظروف أسرى قطاع غزة، والذين تطبق عليهم إسرائيل أقسى أنواع التعذيب والقتل في زنازينها وسجونها وقواعدها السرية.

وقد تعرّض الآلاف من أسرى غزة، من نساء وأطفال ومسنّين ومرضى، لجرائم مرعبة وصلت إلى حد اغتصاب نساء، وبتر أطراف، وسط رفض الاحتلال الإفصاح عن أيّ معلومات عنهم، فيما كشفت وسائل إعلام عبرية عن استشهاد 27 من هؤلاء داخل المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال. وكان العدو قد اعتقل أكثر من 5 آلاف فلسطيني من القطاع منذ 7 أكتوبر، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي في غزة. كذلك، صعّدت إسرائيل من استخدام قانون الاعتقال الإداري، ليرتفع عدد المعتقلين إدارياً حتى بداية نيسان من العام الجاري إلى أكثر من 3660، من بينهم 22 من النساء، وأكثر من 40 طفلاً، علماً أن معظمهم أسرى سابقون أمضوا سنوات في سجون الاحتلال، بينما بلغ عدد المعتقلين الذين صنّفهم العدو بـ«المقاتلين غير الشرعيين»، المحتجز جثمانه منذ عام 1980. والجدير ذكره أن تلك المعطيات لا تشمل معتقلي ومعتقلات غزة، الذين يستمر العدو في إخفاء هويات معظم الشهداء منهم، بعدما ارتكبوا في المعسكرات التابعة له.

وفي ظل مفاوضات تبادل الأسرى الجارية بين المقاومة والاحتلال، تتجه الأنظار إلى أصحاب المحكوميات العالية، والذين يمثّلون النفس بالحرية في إطار صفقة جديدة. ويبلغ عدد الذين يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد ومن ينتظرون أحكاماً مؤبّدة، نحو 600 أسير، أعلاهم حُكماً الأسير عبد الله البرغوثي المحكوم بالسجن لـ 67 مؤبداً، يليه الأسير إبراهيم حامد المحكوم بالسجن لمدة 54 مؤبداً. كما يبلغ عدد الأسرى القدامى المعتقلين بشكل متواصل، منذ ما قبل توقيع «اتفاقية أوسلو»، 21، أقدمهم محمد الطوس من بلدة الجبعة، والمعتقل منذ عام 1985. يضاف إلى هؤلاء 11 أسيراً كانوا قد اعتقلوا منذ ما قبل توقيع «أوسلو»، وأفرج عنهم مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ضمن صفقة «وفاء الأحرار» التي تمّت عام 2011 بين المقاومة والاحتلال، قبل أن يعاد اعتقالهم عام 2014.

العدو يكثّف توغّلاته: وسط غزة في المهداف

غزة - **يوسف فارس**

في الوقت الذي انسحبت فيه دبابات العدو من محور التوغّل في مدينة بيت حانون أقصى شمال قطاع غزة، نفّذت قوة برية أخرى توغّلاً محدوداً في المناطق الشرقية لمدينة دير البلح، حيث انتشرت قوات الاحتلال في عمق كيلومترين شرق شارع صلاح الدين، فيما تتواصل العملية العسكرية البرّية في مخيم النصيرات وسط القطاع.

لا يبدو أن المقاومة وصلت أو يمكن أن تصل في المدى المنظور، إلى مرحلة الإنهاك (أ ف ب)

وبالتزامن مع ذلك، أعلن جيش العدو أنه دفع بتعزيزات كبيرة إلى قاعدة «ريعيم» العسكرية، تمهيداً لشن عملية كبرى في مدينة رفح. كذلك، شهد أمس تنفيذ جيش الاحتلال عشرات الغارات التي طاولت منازل وتجمّعات سكنية في حيي الشيخ رضوان والتفاح ومخيم الشاطئ، واستشهد فيها العشرات من المواطنين.

وفي بيت حانون، أكّدت شهادات ميدانية أن الهدف من العملية لم يتجاوز تجريف أراض زراعية فارغة، بقدْر جيش العدو أنها استُخدمت لإطلاق رشقات صاروخية خلال الأيام الماضية. وفي خلال 28 ساعة من التوغّل، استطاعت «كتائب القسام» قنص جندي، فيما قالت «سرايا القدس» إنها خاضت مواجهات ضارية مع القوات المتوغّلة. أما في المنطقة الوسطى، فقد أعلنت «كتائب القسام» أن مقاوميها تمكّنوا من تدمير جرافة «دي ناين» بقذيفة «الياسين 105». كذلك، أعلنت «ألوية الناصر صلاح الدين» أنها قصفت قاعدة «زيكيم» العسكرية شمال مدينة بيت لاهيا برشقة صاروخية مركّزة، بينما أكّدت «سرايا القدس» تمكّن مقاوميها من السيطرة على طائرة استطلاع كانت تقوم بمهام استخبارتية في شمال القطاع، ليرتفع عدد المسيّرات التي تمت السيطرة عليها خلال أسبوع واحد إلى 5.

وفي التقدير الميداني، تحمل زيادة استقدام التعزيزات إلى داخل غزة، مؤشرين: الأول هو مدى الإنهاك الذي تتعرّض له ألوية جيش العدو التي تخدم في القطاع، والحاجة المستمرة إلى استبدال الجنود؛ والثاني هو أن ثمة مخطّطاً لتوسيع نطاق العمليات العسكرية في محور المنطقة الوسطى، التي لم تشهد منذ بداية الحرب هجوماً واسعاً، بل اقتصرت العمليات العسكرية فيها على القصف الجوي. وإلى جانب ذلك، يستخدم جيش العدو الإعلان المستمر عن استقدام الألوية المقاتلة، في التلويح مجدداً بتنفيذ عملية عسكرية في مدينة رفح.

في مقابل ذلك كله، لا يبدو أن المقاومة وصلت أو من الممكن أن تصل في المدى المنظور، إلى مرحلة الإنهاك ورفع الراية البيضاء. وبناءً على هذا الواقع، زادت التصريحات المشكّكة في جدوى استمرار الحرب في أوساط القادة العسكريين الإسرائيليين، إذ قال عضو مجلس الحرب، غادي آيزنكوت، إنه لا يوجد شيء اسمه «انتصار مطلق»، بل إن «نتائج الحرب على غزة لن تظهر إلا في غضون سنوات، وليس في المدى القريب».

> زادت التصريحات المشكّكة في جدوى استمرار الحرب في أوساط القادة العسكريين الإسرائيليين

ما قبله وما بعده

تحاول مصر، بالتنسيق مع قطر، استعادة جهود مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، في وقت وصل فيه ملك البحرين، حمد بن عيسى، أمس، إلى القاهرة، بعدما التقى نظيره الأردني، عبد الله الثاني. ويحمل ابن عيسى، وفق مصادر مطّلعة، تصوراً جديداً للتهدئة سيُطرح في اجتماعات ثنائية وثلاثية، أملاً بإرساء وقف لإطلاق النار، وهو ما يحظى بدعم سعودي. مع ذلك، لم تغدُ القاهرة، على المستوى الرسمي، وفقًا لما أفادت به المصادر، ترى بارقة أمل في التوصل إلى حلول خلال الوقت الحالي، ولا سيما في ظل الرغبة الإسرائيلية في استمرار التصعيد، وتراجع الضغط الأميركي للانشغال بالهجوم الإيراني على إسرائيل، والردّ المفترض عليه.

قضية

واشنطن تصعّد الحرب الاقتصادية ضدّ صنعاء

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

صعّدت واشنطن الحرب الاقتصادية ضد حكومة صنعاء، بعد الفشل في دفعها إلى وقف عملياتها العسكرية في البحر الأحمر ضدّ الملاحة الإسرائيلية. وبالتنسيق مع وزارة الخزانة الأميركية، وبإشراف من السفارة الأميركية في اليمن، هدّد بنك عدن (المركزي)، أخيراً، البنوك التجارية والأهلية العاملة تحت سلطة «أنصار الله»، بإدراجها في قائمة غسيل الأموال، وتصنيفها كيانات معادية في حال عدم نقل مقارّها الرئيسية من صنعاء إلى عدن خلال 60 يوماً. وليست هذه المرة الأولى التي تحاول فيها السلطات الموالية لـ«التحالف» نقل المركز المالي لليمن؛ إذ سبق لصنعاء أن أفشلت محاولة مماثلة قبل عامين، فيما يبدو اليوم أن الموقف الصعب الذي تمر به البحرية الأميركية في البحر الأحمر وخليج عدن، يدفع الولايات المتحدة إلى استنفاد أوراقها كافة ضدّ «أنصار الله».

وتقول مصادر مقربة من بنك عدن، لـ«الأخبار»، إن «البنك يدرس استخدام خيارات إضافية ضدّ صنعاء، منها اتخاذ قرار جديد بوقف التعامل بالعملة اليمنية القديمة المتداولة في مناطق سيطرة "أنصار الله"، وتحديد مدة زمنية لسحبها من السوق واستبدالها بالعملة المطبوعة من قبله»، والتي يبلغ حجمها 5,2 تريليونات ريال. وتضيف المصادر أنّ «هذا التوجه يُدرس منذ أيام، وسط مخاوف من تداعيات كارثية له على الوضع الاقتصادي في المناطق الخارجة عن حكومة الإنقاذ، كون هذه الخطوة سوف تعمّق الانقسام النقدي بين صنعاء وعدن، وستدفع الآلاف من المواطنين إلى استبدال العملة المحلية في التحويلات بين المدينتين بالعملات الصعبة، مع فارق سعر الصرف الذي قد يصل إلى 67%، ما سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على الدولار في الأسواق».

وفي السياق نفسه، طالب مستشارون لبنك عدن، العاملين في السوق المصرفي الواقع في نطاق سيطرة الحكومة الموالية لـ«التحالف»، أخيراً، بالتخلي عن التعامل بالعملة المتداولة في صنعاء «لاقتراب إلغاء التعامل بها، واعتماد العملة المطبوعة من دون غطاء كبديل»، مشيرين إلى أن «البنك يعتزم إصدار قرارات جديدة لشلّ الحركة الاقتصادية في صنعاء». ويأتي ذلك التوجّه في ظلّ فشل خطوات سابقة للبنك، أبرزها وضع حركة التحويلات المالية من اليمن وإليه، وبين المحافظات اليمنية، تحت رقابة وزارة الخزانة الأميركية، تنفيذاً للتصنيف الأميركي ضدّ حركة «أنصار الله». كما سبق للبنك أن أوقف كل شبكات التحويلات النقدية إلى مناطق سيطرة «أنصار الله»، بعد رفض شركات الصرافة والبنوك الامتثال لقراره بشأن التحويل عبر شبكة موحدة خاضعة لسيطرته، إلّا أنّه فشل في إتمام تلك الخطوة بعد الاعتراض عليها من قبل العاملين في السوق المصرفي في عدن وصنعاء.

وكان بنك صنعاء قد اتهم واشنطن بإدارة الحرب الاقتصادية ضدّ الشعب اليمني، واعتبر، في بيان سابق، اعتراض السفارة الأميركية على خطوة حكومة الإنقاذ، سكّ عملة معدنية من فئة الـ100 ريال، «تدخلاً سافراً في الشأن اليمني الداخلي»، قائلاً إن واشنطن تسعى إلى تحويل العملة إلى أداة حرب. ولاقت العملة المعدنية من فئة الـ100 ريال، رواجاً كبيراً في الأسواق الواقعة تحت سيطرة صنعاء، والتي تمثّل نحو 67% من السوق اليمني، إلّا أنّ الأهم أن هذه العملة التي أُصدرت استناداً إلى قانون البنك المركزي اليمني كبديل لكتلة نقدية تالفة من الفئة نفسها، أسقطت الرهان الأميركي على تهالك العملة المتداولة في صنعاء، ووصول الأخيرة إلى العجز عن إيجاد بدائل لنقص السيولة في ظل عدم الاعتراف الدولي بسلطاتها النقدية، بما يدفعها بالتالي إلى الخضوع للضغوط الخارجية.

وردّاً على اتهامات الحكومة الموالية لـ«التحالف»، لصنعاء، بحرمان الاقتصاد من مليارَي دولار من عائدات النفط، جدّدت حكومة الإنقاذ إعلان استعدادها للموافقة على استئناف تصدير النفط اليمني المتوقّف منذ عام ونصف عام بسبب رفض «التحالف» صرف المرتبات من عائداته. وفي هذا الإطار، قال نائب وزير الخارجية في الحكومة المشار إليها، حسين العزي، في منشور على منصة «إكس» إن «قرار منع تصدير النفط من قبل صنعاء كان واحداً من أفضل القرارات الوطنية الخالصة باعتبار أنه حرم اللصوص والفاسدين من مواصلة نهب ثروتنا السيادية»، مؤكداً استعداد حكومته «لمنح الإذن باستئناف تصدير النفط فور توافر آليات نزيهة وشفافة تضمن تخصيص العائدات للمرتبات في عموم الجمهورية كما كان منذ عقود».

> بنك عدن يهدّد بوقف التعامل بالعملة القديمة المتداولة في مناطق سيطرة «أنصار الله»

واشنطن تضغط اقتصادياً على صنعاء لوقف الهجمات (أ ف ب)

تقرير

دمشق - بغداد - طهران:
نحو تعاون قضائي - أمني معزّز

علاء حلبي

في خطوة من شأنها أن تُماسِس العمل المشترك بين بغداد ودمشق وطهران في ملفات قضائية وأمنية عديدة شائكة، بدأت لجنة سورية - عراقية قضائية مشتركة، أعمالها أمس، في وزارة العدل السورية، بحضور إيراني، من أجل الاتفاق على بنود مذكّرة مشتركة للتنسيق القضائي بين البلدان الثلاثة. وتعتبر هذه المذكّرة متمّمة لاتفاق عراقي - إيراني سابق، كانت طلبت سوريا الانضمام إليه، فيما من المقرر إقرارها خلال لقاء تستضيفه بغداد في شهر تموز المقبل، على أن تركّز بشكل أساسي على ملف محاربة الإرهاب، عن طريق تأسيس مكاتب توثيق خاصة لمتابعة الجرائم الإرهابية المرتكبة، وإصدار مذكّرات ادّعاء بحق مرتكبي تلك الجرائم وملاحقتهم، بمن في ذلك الضالعون في العدوان الإسرائيلي الأخير على القنصلية الإيرانية في دمشق. وإضافة إلى ما تقدّم، ستتيح المذكّرة متابعة الإجراءات القضائية والقانونية الممكنة لملاحقة ومعاقبة المنفّذين والمتورطين في اغتيال قائد «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري الإيراني» قاسم سليماني، والقيادي في «الحشد الشعبي العراقي» أبي مهدي المهندس، مطلع عام 2020.

وفيما يرأس الوفد السوري للاجتماع القضائي الذي تستضيفه وزارة العدل السورية وينتهي اليوم، رئيس محكمة النقض المستشار حسن شاش، يشارك فيه من الجانب العراقي، وفدٌ برئاسة القاضي ليث جبر حمزة، رئيس «هيئة الإشراف القضائي»، وعضو «مجلس القضاء الأعلى»، إلى جانب عدد من القضاة وأعضاء «الادّعاء العام» في المحاكم العراقية. ويهدف عمل «اللجنة القضائية المشتركة»، بحسب تصريحات وزير العدل السوري، أحمد السيد، إلى «تعميق وترسيخ العمل والتعاون بين الدول الثلاث من أجل مكافحة الإرهاب، والعمل على تفعيل القانون الدولي، للحد من التجاوزات الجسيمة لقواعده بدءاً من الاعتداءات الإرهابية المتكررة على الأحياء السكنية الآمنة، والمقرات الدبلوماسية، ونهب وسرقة موارد وثروات سورية، وغيرها من الانتهاكات المرتكبة من قبل كيان الاحتلال الإسرائيلي وبعض الدول الغربية». ونقلت جريدة «الوطن» السورية، بدورها، عن مصادر قضائية، أن الاجتماع يستهدف «الاتفاق على ملفات ستتم متابعتها في المحاكم الدولية المختصة، بالإضافة إلى المساهمة في تبادل الخبرات والمعلومات في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدّرات، وتحديد المحاكم المتخصصة في النظر في دعاوى مواطني البلدان الثلاثة».

وعلى خط موازٍ، يزور وفد عراقي أمني برئاسة اللواء أحمد الزركاني، «المدير العام لمكافحة المخدّرات» في وزارة الداخلية العراقية، دمشق، لإجراء مناقشات مع مسؤولين في وزارة الداخلية السورية حول ملف مكافحة المخدّرات. وتمثل هذه الزيارة جزءاً من جهود سورية - عربية مشتركة في إطار «المبادرة العربية» التي تضم كلاً من السعودية ومصر والأردن والعراق وسوريا و«الجامعة العربية»، والتي تتضمن بنداً واضحاً يتعلق بمكافحة المخدّرات، إلى جانب ملفات أخرى تتعلق بدفع العملية السياسية وفتح الباب أمام عودة اللاجئين والنازحين السوريين. وكانت دمشق وعمّان عقدتا سلسلة لقاءات في هذا الشأن، وتم تأسيس غرفة مشتركة لتبادل المعلومات المتعلقة بعصابات تهريب المخدّرات، والتي استثمرت الفراغ الأمني الذي خلّفته الحرب في سوريا، بالإضافة إلى خروج مناطق عديدة عن سيطرة الحكومة السورية.

وبدا لافتاً تزامن الحراك السوري - العراقي - الإيراني مع تحرك معاكس في مجلس النواب الأميركي الذي أقر بالأغلبية قانون عقوبات جديداً على سوريا، يحمل اسم «كبتاغون 2»، في إطار زيادة الضغوط على الحكومة السورية وعرقلة المبادرة العربية، واختلاق ذريعة للإبقاء على القوات الأميركية غير الشرعية في سوريا، بالإضافة إلى منع فتح الباب أمام عودة النازحين «من دون ثمن سياسي». ولا يزال مشروع القانون الجديد، يتطلب الموافقة عليه في «مجلس الشيوخ» من ثم إحالته إلى إدارة الرئيس جو بايدن، للموافقة عليه، قبل أن يتحول إلى قانون نافذ، علماً أنه يتضمن قائمة بأسماء مسؤولين سوريين يدعو إلى معاقبتهم، معظمهم مدرجون بالفعل في قوائم عقوبات سابقة، فيما لا يتضمن إضافات تُذكر على القانون السابق، الذي ركّز على قطاع الصناعات الدوائية السورية. والجدير ذكره، هنا، أنه بعدما نجا القطاع المذكور - إلى حد ما - من آثار الحرب وتمكّن من الاستمرار، تسعى واشنطن إلى إحباطه لتعميق الضغوط الاقتصادية على سوريا، بعد أن عملت على مدار سنوات الحرب الماضية على خنق الاقتصاد عبر كل السبل المكنة، بما فيها منع وصول النفط والطاقة، وإغلاق طرق الاستيراد والتصدير، وشل الحركة المصرفية وغيرها.

تقرير

دراما المحاكمة: ترامب يصنع «مظلوميته»

يخضع دونالد ترامب، منذ الإثنين، في نيويورك، لأول محاكمة جنائية بحق رئيس سابق في تاريخ الولايات المتحدة، رجّح مراقبون أنها قد تستغرق من ستة إلى ثمانية أسابيع، بسبب جملة اعتبارات، أبرزها «صعوبة» اختيار هيئة المحلفين التي

لن يكون ترامب قادراً، هذه المرة، على «التغيّب» عن جلسات المحكمة

ستشارك في المحاكمة، والتي برزت منذ اليوم الأول، بعدما تمّ استبعاد أكثر من نصف المواطنين المرشحين لهذا الدور، بحجة عدم قدرتهم على التزام «الحياد» في القضية. على الإجتماعي الخاصة بالمرشحين للهيئة، مؤكّداً لبلانش أنّ «المسألة لا تكمن في ما إذا كان الشخص يتفق مع موكلك سياسياً أم لا، بل ما إذا كان بإمكانه أن يكون عادلاً ومحايداً». على أنّ القاضي نفسه وافق على إقالة عدد من المرشحين، البالغ عددهم 96، ومن ضمنهم امرأة دعت، في وقت سابق، إلى «سجن ترامب». وطبقاً لـ«نيويورك تايمز»، عكس الخلاف حول المسألة المشار إليها «التحدي» الذي يترتب على اختيار هيئة محلفين في مدينة تُعدّ فيها شعبية ترامب منخفضة إلى حدّ كبير، علماً أنّه إلى جانب القضاة الـ12، من المفترض أن يُعيّن ستة مناوبين للمشاركة في المحكمة. ورغم أنه من المفترض أن يكون للمحلفين الدور الأكبر في مانهاتن، حيث يواجه ترامب المحاكمة، إلا أنّه يمكن لمحلف «واحد» أن يوقف القضية، ويعلّق الهيئة، في سيناريو سيعدّ، في حال حصوله، انتصاراً للرجل.

من جهته، يسعى ترامب إلى استخدام «العقبات» القانونية التي يواجهها لإعطاء زخم لحملته الانتخابية وحشد ناخبيه، ولا سيما عبر التشكيك في «نوايا» خصومه ومهاجمتها. وفي اليوم الأول للمحاكمة التي يواجه فيها ترامب 34 تهمة بارتكاب جناية، هاجم الرئيس الجمهوري السابق، مرة جديدة، النظام الجنائي، معدّاً أنّه «يُستخدم كسلاح ضده»، وواصفاً المحاكمة بأنّها «اعتداء على الأمة»، وتدخل في الانتخابات»، باعتباره المرشح الجمهوري المحتمل لخوض الانتخابات الرئاسية القادمة. إلا أنّ ترامب، لن يكون قادراً، هذه المرة، على «التغيّب» عن جلسات المحكمة، ولا سيما في أعقاب توجيه القاضي تهديداً إليه بمواجهة عقوبة «السجن» في حال حاول تعطيل المحكمة التي ستستأنف حتى «في غيابه»، في وقت يواجه فيه ترامب الرئيس السابق احتمال دفع غرامات بقيمة آلاف الدولارات، بتهمة «انتهاك حظر النشر»، بما في ذلك اليوم الأول من المحاكمة.

مستقبل الحملة الانتخابية

وإلى جانب هذه القضية، فإنّ المرشح الجمهوري المحتمل للرئاسة متهم أيضاً بارتكاب عشرات الجنايات في ثلاث قضايا أخرى، اثنتان منها فيدراليتان، وأخرى في جورجيا. على أنه لن يتم فرض أي قيود على حملة ترامب الانتخابية بسبب المحاكمة، علماً أنّه كان قد أعلن، في شباط الماضي، أنه سيجد طريقة لاستكمال حملته عندما يتوجب عليه الحضور بشكل شبه يومي إلى المحكمة، قائلاً: «ساكون هناك طوال النهار، وساستكمل حملتي خلال الليل». ورغم أن حظوظه لا تزال مرتفعة إلّا أنّ كبير في استطلاعات الرأي، إلا أنّ الأخيرة تكشف، في المقابل، أن نسبة معينة من الناخبين تربط قرارها بما إذا كانت المحكمة ستدين ترامب أم تبرّئه. من جهته، كان بايدن يمتنع، بشكل واضح حتى الآن، عن التحدث في تفاصيل أي من القضايا المرفوعة ضد ترامب، محاولاً الحفاظ على «مسافة» بين حملته الانتخابية وقرارات المحكمة التي تصر على أنها «غير مسيّسة»، فيما من المتوقع أن لا يتغير هذا النهج مع محاكمة نيويورك الأخيرة.

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت طلب جعفر يوسف زريق بصفته وكيلاً عن رامي حسن هزيمة سند تمليك بدل ضائع باسم/رامي حسن هزيمه/ للقسم رقم 6 من العقار رقم 2253 المصيطبه.

للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال خمسة عشر يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

تبليغ مجهول محل الإقامة

محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية، مُوجهة إلى أحمد طلال برجاوي مجهول محل الإقامة في الدعوى المقامة عليك من جيهان خليل شحرور بوكالة المحامية مريم الشامي بمادة نفقة زوجية وبدل مسكن شرعي أساس 2024/410/739 تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء في 2024/5/14 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا أعتبرت مُبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المُعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.

رئيس قلم محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

هشام فحص

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغُرفة الثالثة تدعو المُستدعي في وجهه البير جورج رزق الله لتبلغ أوراق الاستدعاء 2023/1577 المُقدم من المُستدعي فرانسوا اميل رزق الله والرامي إلى إزالة الشيوع في العقار 463/ الكنيسة.

يجب حُضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.

رئيس القلم

جمانة المصري عويدات

إعلان

طلب المُستدعيان كابي يوسف عساف وجان يوسف عساف إثبات بياناتهم الشخصية في العقارين 324 – 483 كفرشلال.

القاضي العقاري

محمد الحاج علي

إعلان

قرر القاضي العقاري في الجنوب إعادة تكوين الصحائف العقارية ذات الأرقام 819 – 820 – 839 مجدلزون بشكل نهائي وتكليف الخبير إبراهيم إبراهيم للكشف على العقار بتاريخ 2024/5/16 وتعيين يوم الخميس الواقع في 2024/6/20 موعداً لجلسة المحاكمة وعلى كل صاحب حق أن يعترض مُعززاً بالمُستندات المُؤيدة.

القاضي العقاري

محمد الحاج علي

تبليغ فقرة حُكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، إلى المُستدعى ضدهم: جورج وكيكيان ونصري حامض وميشال وجان كوكيان وريتشرد قيصر الشدياق المجهولي محل الإقامة وبوجه غيرهم، أنه باستدعاء إزالة الشيوع رقم 2020/177 المُقدم من المُستدعي: جون بيار كنعان بولايته الجبرية عن ابنته ماريا بوكالة المُحامي رووي أبو شديد، صدر الحُكم رقم 2024/7 تاريخ 2024/1/24، قضى بإزالة الشيوع في العقار 716 عين سعاده العقارية عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعُموم ولصالح الشركاء على أن يُعتمد أساساً للطرح مبلغ 120400/ د.ا. أو ما يُعادله باللّيرة اللبنانية بتاريخ البيع وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حصة كل منهم في الملك.

مُهلة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب محمد أمين حيدر بوكالته عن كنعان ياسر بدر سند بدل ضائع للعقار 5638 مسقم 7 زيتون طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب فواز عبد السلام حداد بوكالته عن سميرة عبد الله قصباب سند بدل ضائع للعقار 453 مقسم 33 بساتين الميناء.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب وليد شفيق مسلم بوكالته عن ابراهيم كامل بهاء الدين عويضة بصفته أحد ورثة بهاء الدين كامل عويضة سند بدل ضائع للعقار 673 و776 بقاعصفرين.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب عماد أحمد السيد بوكالته عن الفت حكمت الشعراوي بصفتها أحد ورثة حكمت سهيل الشعراوي سند بدل ضائع للعقار 2818 مقسم 18 بلوك 8 بساتين طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طالب سالم محمد العس بوكالته عن محمد وسيم وماهر وندى أولاد علي غسان المرعبي سند بدل ضائع للعقار 749 و750 و939 و1973 و1974 و1975 و1976 و1977 و1978 و1979 و1980 و1981 و1982 و1983 و1984 و1985 و1986 و1987 و1988 و1989 و1992 و1993 و1994 و1995 و1997 و1998 و1999 و2000 و2001 و2002 و2003 و2005 و2006 و2007 و2008 و2148 و2731 و2735 و2766 و7851 و8094 و8095 زيتون طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب نعيم محمد نبهان شركس بدل ضائع للعقار رقم 12 مقسم 41 منطقة الحديد.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

صادر عن الغُرفة الابتدائية الثالثة في الشمال

غُرفة الرئيسة كاتيا عنداري

مُوجه إلى المُستدعى ضدهم: ورثة المرحوم محفوظ جرجس الى نعمة الخوري، وهم من بلدة بان قضاء بشري أصلاً، ومجهولي محل الإقامة.

بالدعوى رقم 2023/99 تدعوكم هذه المحكمة لاستلام استدعاء الدعوى ومرفقاته المرفوع ضدكم من المُستدعي: نعمة انطونيوس الزغبي وكيله المُحامي طوني مخلوف، بدعوى إزالة الشيوع المُقامة على العقار رقم 179 من منطقة بان العقارية، وذلك خلال مُهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان واتخاذ مقام لكم يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء مُلاحظاتكم الخطية على الاستدعاء، وإلا جاز لهذه المحكمة سنداً للمادة 15 أ.م.م. تعيين مُمثلاً خاصاً يقوم مقامكم وينوب عنكم في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ، ريثما يتم تعيين الممثل القانوني أو تعيين الورثة.

رئيس القلم

ميرنا الحصري

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى ضدهم: علي ورنا ونبيل ونبيلة أمين سبليني وأحمد محمد سبليني ومحمد حيدر سبليني ومحمد علي سبليني ومحمد وطالب إسماعيل سبليني والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم رقم 2024/50 تاريخ 2024/3/14 المُقام من طارق أمين سبليني والذي قضى باعتبار العقار رقم 454 من منطقة لوبية العقارية غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني أمام العموم أمام دائرة التنفيذ المُختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.

رئيس القلم

سلام الغوش

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب هلال كنج باشا بوكالته عن محمد فواز ومحمد فيصل ومعن وعاتكة ونهى وسحر وصبحية أولاد عمر حلاب ومحمد طارق ومنيرة وسوسن وايمان أولاد محمد زياد حلاب سند بدل عن ضائع للعقار 396 بساتين طرابلس و3352 مقسم 2 زيتون طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب نزيه محمد طرطوسي بصفته أحد ورثة محمد بشير طرطوسي سند بوكالته عن البنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. شهادة تأمين بدل ضائع للعقار 69 مقسم 65 راس مسقا.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

ندين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب المُحامي سعدي واصف كريمة بالوكالة عن منى وفاطمة مروان الخوري سند بدل ضائع بالمقسم 6 من العقار 1939 بساتين طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب فادي طنوس الدويهي سند بدل ضائع للعقار 246 مقسم 9 بلوك B عردات.

للمُعترض 15 عشر يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

ندين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب ميشال حنا جريج بوكالته عن وهيب نقولا ديني وماريانا وهيب نقولا ديني سند بدل عن ضائع للعقار 223 بالمقسم 19 التل.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب هلال كنج باشا بوكالته عن محمد فواز ومحمد فيصل ومعن وعاتكة ونهى وسحر وصبحية أولاد عمر حلاب ومحمد طارق ومنيرة وسوسن وايمان أولاد محمد زياد حلاب سند بدل عن ضائع للعقار 396 بساتين طرابلس و3352 مقسم 2 زيتون طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

أكذوبة معركة عنجر

جعفر المهاجر *

توطئة

هل يمكن أن يكون أمرٌ، هو في حقيقته سببٌ هيّنٌ، بابَ اعتزاز وافتخار على نطاق عامّ؟ نقول في الجواب: نعم يُمكن. بل إنّ هذا ومثله كثيرٌ في الأساطير المؤسّسة للدُّول والأمم. لكنّ أنموذجنا، وهو في الوقت نفسه أطروحة البحث، قد تجاوز ذلك المُستوى من الهوان، باتجاه مستوىً أدنى، من التزييف والتوظيف الغلط المقصود. نعني بذلك ما يُسمّى في لغة العديد من مختلف الأكذوبات ذات الصفة التاريخيّة والأعمال الفنّيّة بـ«معركة عنجر»، بوصفها، عند الذين اخترعوها وقدّموها لشعبهم، حدثاً بارزاً في التاريخ، قد أسّس وهيّأ لما بعده من مشروع سياسيّ، وُضع ورُسم في الأذهان وعلى الورق، بحيث لم يكُن يُنقصه إلّا النَّسب. بدونه سيكون أشبه بشجرة من جذع وأغصان وفروع، لكنّها بدون جذور. فيأتي ما سُمّي بـ«معركة عنجر» في رأس هاتيك الجذور المزعومة.

هل حدث كلّ ذلك من نفسه بنفسه ولنفسه؟

بالأكيد كلّا. وإنما جرى تزييف وتوظيف الحدث المزعوم، أي «معركة عنجر» ليكون عنصراً من عناصر تركيب نظام سياسي جديد، قائم ومبنيّ على أنّ هذه البقعة من الأرض ذات خصوصيّة في الماضي، وذات وظيفة في المستقبل، مختلفتان عن كلّ ما حولها.

بُغيتنا في هذا البحث أن نكشف حقيقة الحدث وحجمه وغرضه، وهل هو أمرٌ قد حصل بالفعل كما وصفه الواصفون؟ ثم هل كان بالفعل دفاعاً عن «لبنان»، في وجه قوة أجنبيّة غازية، تُوّج بالانتصار المؤزّر، كما زعم الزّاعمون، ويحتفي به اليوم المُحتفون؟

في الوقائع

دعونا نبدأ ببسط ما هو ثابتٌ من وقائع الحدث:

- أولاً: في تاريخ غير معلوم بالضّبط، من أوائل القرن السابع عشر للميلاد، خرج مَن دير القمر، عاصمة الأمراء المعنيين، جيشٌ لجب، بقيادة الأمير فخر الدين المعني، سلك طريقه باتجاه سهل البقاع.

- ثانياً: في الوقت نفسه خرج من عاصمة المنطقة دمشق عسكرٌ آخر، ولا تقول جيش، معقود اللواء للوالي العثماني مصطفى باشا، سلك طريقاً يؤدّي إلى السهل نفسه.

من المؤكّد الذي لا ريب فيه أنّ العسكريْن لم يكن يقصد أحدهما الآخر مقاتلاً، كما قد يوحي ظاهر الأمور للمراقب العادي في ذلك الأوان. لأن الاثنين كانا يعملان لسيّدٍ واحدٍ بعينه هو الدولة العثمانيّة. كان فخر الدين جِلْداً عند العثمانيين. أمّا الوالي، فقد كان يغضّ الطّرْف، بأمر من إستامبول ولا ريب، عن أثام فخر الدين في السّلب والنّهب وإزهاق الأنفس.

إذاً، فثمّة سببٌ خفيّ هو الذي دعاهما لذلك الحراك العسكري الكبير في الاتجاه نفسه. سيكون علينا أن نفسّره. لكن بعد أن ننتهي من بسط وقائع الحدث.

- ثالثاً: في نهاية المسير التقى العسكران وجهاً لوجه. عسكرُ فخر الكبير القويّ والحسن الإعداد، الذي كان أشبه ما يكون في ذلك الأوان بجيشٍ مُحترف، كي ما يكون مهيّأً دوماً لخوض المعارك بخدمة سيّده، ولخدمة سياسته الدائمة في مدّ حدود منطقة حكمه، وضمّ أراضي الآخرين إليه بالقوة. وعسكر الوالي العثماني في دمشق، مصطفى باشا، الذي لم يقلّ أحدٌ ما كان غرضه من النّفر بعسكره، ولم يكُن له عهدٌ بالقتال، لأنه موظّفٌ مدني عند إستامبول. لم يكن تحت إمرته من المسلّحين سوى أشبه بمن نسمّيهم اليوم عناصر الأمن الداخلي. وما أولئك الذين حشدهم وخرج بهم ذلك الخروج إلا أفرادٌ من العباد، جرى حشدهم بالقوة من الأسواق وأماكن العمل. ثم تسليحهم بما هو مُتيسّر، ليُساقوا سوقاً إلى حيث التقوا بعسكر فخر الدين. لذلك، فإنّه ما إن التقت العيون بين العسكريْن، قرب قرية اسمها عنجر، حتى رمى عسكرُ الوالي سلاحه البسيط ولاذ بالفرار. وما ندري هل عاد هؤلاء إلى مواطن عيشهم، أم انضمّوا إلى عسكر فخر الدين. ورجّح الاحتمال الأوّل، لأن القوم انتُزعوا انتزاعاً من مواطن عيشهم وأسباب رزقهم، فلم يكُن لهم غرض، بعد أن كفاهم الله مؤونة القتال، أولى من العودة إلى أسرهم وأعمالهم.

النتيجة الأولى للبحث

إذاً، فما كان من معركةٍ ولا مَن يُعاركون. وأنّ ما كان من نزاع أو اختلاف بين الطرفين كان سحابة صيف، ما لبث أن استعاد السِّلم والسّلام. بل إنّ ما كان سبباً للحشد قد انتهى وحلّ محلّه الوئام، بشهادة عودة المياه إلى مجاريها بعد قليل بين الأمير والباشا. لكن على قاعدة أخرى، سيكون علينا بيانها، لنكشف الأسباب والخلفيّة الحقيقيّة لكلّ ما حدث وسيستمرّ.

لكنّ المشغولي الوُجدان بتركيب الوطن الجديد على ركائز متينة، قرأوا، أو قيل لهم، إنّ أميراً لبنانياً يقود جيشاً من اللبنانيين، قد واجه جيشاً عثمانياً قادماً عند الحدود اللبنانيّة-السوريّة، فخرج بعسكره لمواجهته، وحصل اللقاء في قرية عنجر، وأن المواجهة انتهت بهزيمة العثمانيين وفرارهم. فلم يروا في ذلك إلا أنّها حربٌ خاضها «لبنان» بجدارة في وجه الدولة العثمانيّة الجبارة، وانتصر فيها نصراً مؤزّراً.

إذاً، وهذا هو مربط الفرس عند هؤلاء، فذلك يُثبت أنّه كان ثمة من زمان روحٌ وطنيّةٌ جامعة على قضيّة «لبنان» الوطن أو حوله، قبل تأسيسه رسمياً بالفعل بقرون. وما تأسيس الدولة في ما بعد إلا تعبير صريح عن هذه الروح الكامنة، والتي من حقّها، ما دامت قد عبّرت عن نفسها في «معركة عنجر» بتلك القوّة في ما زعموا، أن تتابع فتُعبّر في ما بعد عن ذاتها المكتونة التعبير السياسي المناسب.

الحقيقة الغائبة

أمّا بعد، وها قد بان لنا أنه لم يكن ثمّة من معركة في عنجر، وأن الأمور قد عادت سريعاً عند الطرفين إلى ما كانت عليه قبل قليل، فإنّ ذلك يطرح سؤالاً كبيراً كامناً هو:

إذاً، وما دام أمرُ عنجر قد انتهى تلك النهاية الهيّنة، التي لم تكن في حسبان أحدٍ من الطرفين في ما يبدو ، حين حشد وقصد الجهة نفسها، فلماذا إذاً تجشّما، وخصوصاً فخر الدين، كلّ ذلك العناء؟ كما أنّ من المؤكد أن كلا الطرفين، إذ حشد وحرّك قواه المقاتلة، لم يكن يقصد الآخر، بل ربما لا يعلم، حتى مُجرّد علم، بحشده وحركته بالمُقابل. وإنّما كان يقصد طرفاً ثانياً. وإذاً، مَن هو ذلك الطرف الخفي؟

الحركة التالية من فخر الدين تبدأ كشف حقيقة ذلك الذي يجري؛ ذلك أنّه ما إن حيّد العسكرَ الدمشقي، واختفى هذا عائداً إلى بلده في ما يبدو، حتى رأيناه هو، أي فخر الدين، يتخذ سبيله هابطاً باتجاه سهل البقاع.

إذاً، فهذا هو المقصود المكتوم منذ البداية، أي سهل البقاع. وما ذلك الذي جرى قبل قليل في عنجر إلا بمثابة عثرة ظهرت في طريق فخر الدين من حيث لم يكُن يحتسب. فكان عليه أن يُزيلها من دربه، قبل أن يُتابع المسير إلى مقصده. وهكذا كان.

السؤال الآن بات مُحدّداً وواضحاً: لماذا وماذا كان غرض فخر الدين إذ اتخذ طريقه إلى السهل الكبير.

الجواب يستدعي العودة بالتاريخ قليلاً إلى الوراء.

> جرى تزييف وتوظيف الحدث المزعوم ليكون عنصراً من عناصر تركيب نظام سياسي جديد، قائم ومبنيّ على أنّ هذه البقعة من الأرض ذات خصوصيّة في الماضي، وذات وظيفة في المستقبل، مختلفتان عن كلّ ما حولها

سهل البقاع

كان السّهل، الذي تبلغ مساحته 42 % من مساحة ما هو «لبنان» اليوم، من أفضل الأماكن لعيش البشر في ذلك الأوان. بل ربما الأفضل على الإطلاق في كل المنطقة. وذلك بفضل أُسرة آل الحرفوش، التي يُرجّح أنها ترجع بأصولها البعيدة إلى المهاجرين الهمدانيين الأوائل من الكوفة. لكنّها ما عتّمت أن غدت ظاهرةً سياسيّة فريدة في كل المنطقة، من حيث إنها نجحت في الوصول إلى الإمارة في بعلبك بسلام وقبول من أهلها. مع أنّ أكثريّة المدينة كانت يومذاك حنبليّة المذهب. وما ذاك إلا لأن آل الحرفوش كانوا في السلطة كما كانوا قبلها: يعملون حتى كبار أمرائهم لكسب لقمة العيش. ولا يُكلّفون الناس ضرائب وإتاوات لصالحهم. حتى بيوتهم كانت من حجر وطين ككل بيوت المدينة. ولذلك لسنا نجد أيّ أثر لقصور منسوبة إليهم، على طول مدّة حكمهم. ولم يذكر أحد أنهم سلكوا في ما كان يسلك الآخرون، من ضروب الفتك العالقة بين جُباة الضرائب كبيرهم وصغيرهم. ثم إنهم رعوا الناس في لقمة عيشهم، ومنحوا قضيّة التنمية الزراعيّة والإنتاج الحيواني أهميّةً مطلقة. بحيث وصلت منطقة حكمهم إلى حالةٍ من الرّفاه والملاءة غير مسبوقة، وربما غير ملحوقة حتى اليوم. إلى درجة أن الأمير يونس بن حسين الحرفوشي كان يُسدّد الضرائب الإلزاميّة عن منطقة حكمه للسلطة المركزيّة في إستامبول (الأموال السلطانيّة) ليس نقداً، بل عيناً من فائض نتاج القمح عن حاجة الناس.

ولقد حاولت الدولة العثمانيّة كلّ ما في وُسعها تحريض صنائعها المحلّيين على تدمير هذا الأنموذج الإنساني من السلطة فما استطاعت. وذلك بفضل البراعة السياسيّة للحرفوشيين، وفي رأسها الحفاظ على العلاقات الطيبة ما أمكن مع الكافة من ذوي الشأن.

أخيراً، كلُّ شيءٍ يدلُّ على أن إستامبول اتخذت القرار بتدمير هذا الأنموذج نهائياً. وما ذلك إلا لأنّه، حيث بذل السّلام والعدل والكفاية للناس دون تمييز يُشكّل النقيض لها في كلّ شيء. خصوصاً في ظلّ نظرتها الحادّة العبثيّة إلى مسألة المذاهب والتّمذهب في الإسلام، فكيف تسكت على هذا الأنموذج الناجح، ما دام أنّ شرف ابتداعه وإنتاجه هو لقومٍ هم عندهم «بيرون ملّت»، أي ليسوا من المسلمين من رأس.

الإعداد للمذبحة

بدأ الإعداد للقضاء المُبرم على المُنجَح الحرفوشي في السياسة والاجتماع بخطوةٍ مفاجئة، لا ريب في أنها لم تكن مفهومةً للنّاس في أوانها. وذلك بأن أقدمت السلطة العثمانيّة المحليّة على تهجير الحنابلة كافّة من موطنهم التاريخي في المنطقة الشّاميّة (مدينة بعلبك). شمل عاصمتهم الثّقافيّة في المنطقة نفسها بلدة يونين المجاورة. وذلك في موكبٍ هائل اتجه إلى دمشق. استقرّ حين وصل إليها في منطقةٍ مُعدّة سَبْقاً وسلفاً في سفوح جبل قاسيون، سرعان ما أعدّ لاستيعاب تلك الجموع الكبيرة بالمساكن والمرافق الضروريّة، بحيث غدا بلدة حقيقية سُميت الصالحيّة (بلد الصالحين)، كما لا يزال حتى اليوم.

ممّا لا ريب فيه أنّ قرار التهجير الجماعي قد اتُّخذ على أعلى مستوى في إستامبول، وأن تنفيذه، بما فيه استقرار المهاجرين في وطنهم الجديد، قد تمّ بالرعاية التّامة والتنظيم المباشر من أجهزتها المحلّيّة. وذلك أمرٌ يغني عن تجشّم الدليل. وإلا فمن ذا الذي غيرها يجرؤ، قبل أن يستطيع أو لا يستطيع، على اتخاذ القرار بشأنه، ومن ثم تنفيذه، بما انطوى عليه من جوانب أمنيّة وسُكانيّة وعملانيّة...

السؤال هنا هو لماذا؟ وما هو غرض السلطة العثمانيّة من ذلك التدبير المُفاجئ العجيب؟

الجواب، الغرض هو تحييد أولئك الحنابلة عن الهول القادم. فلا ينالهم ما سينال غيرهم من سكان السهل، وخصوصاً في عاصمته بعلبك. وهم الذين كانوا يومذاك أكثريّة سكانها الكاثرة. وبالنظر إلى الخطة المرسومة التي ستقف عليها، فما من سبيل لتحييدهم إلا بتهجيرهم الجماعي، بحيث لا يبقى فيها منهم أحد. وهكذا كان. بعدها اطمأن الحاكمون بأمرهم في إستامبول إلى أنّ العمليّة القادمة ستكون «نظيفة»، ولن يلوم أحدٌ الدولة التي ترفع شعار الخلافة على أنّها قد ارتكبت جريمة قتلٍ جماعي بمسلمين.

عودٌ على ذي بدء

بالنظر إلى هذا التركيب للتاريخ من نُتفٍ متفرّقة، فربّ قارئ حصيف سيسبقنا إلى النتيجة، العائدة إلى حلّ إشكاليّة البحث الأساسيّة. ومنها السبب الذي جعل فخر الدين ووالي دمشق ينفران معاً بعسكرهما، في وقتٍ واحد، وفي الاتجاه نفسه. لقد كانت حركتهما إشارة البدء إلى تنفيذ الخطّة المهولة بأمر من إستامبول. لكن برزت في البين مشكلة تفصيلية: من الذي سيكون له «شرف» تنفيذها؟ أو بالأحرى من الذي سيفوز بالأسلاب والمنهوبات الهائلة المركومة في السهل الغني، وبالخصوص في عاصمته بعلبك؟

ذلك هو، أيّها النّاس، الإشكال الوحيد الذي جرى حلّه في عنجر. إنّه كان نزاعاً بين لصّين اثنين على القتل الذريع لشعبٍ مُسالم، والتدمير العميق للجزء الأكبر المُنتج من لبنان تدميراً عميقاً. شمل التقتيل العام العشوائي للرجال، والاستيلاء على قطائع المواشي وحواصل الحبوب الغذائيّة، وقطع الأشجار المثمرة بالملايين. وفي بعض كُتُب التاريخ أوصافٌ تُدمي القلب لِما جرى يومذاك، بحيث لم تقُم بعدها لسهل البقاع قائمة حتى اليوم.

إذاً، فعندما يُمنح يوم عنجر تلك الصورة المُشرقة، فذلك، إن دلّ على شيء، فعلى الافتقار الشديد إلى تحرّي الحقيقة على الأقلّ.

[مادة المقالة مُستلّةٌ بإيجاز من كتابنا القادم «بعلبك: قصّةُ مدينة»]

* مؤرّخ لبناني

«فخر الدين» (سيزار الجميل)

من عرض «اثنان» المستوحى من قصائد الرومي والتبريزي (جوليان بيفو)

رقص

مهرجان الرقص المعاصر يطفئ شمعته العشرين

BIPOD : جسد الجنوب إن حكى

خليل الحاج علي

«إنها دورة التغيير، وتفعيل المساحات البديلة، وإشراك الجمهور»، تحت هذه العناوين، ينطلق «مهرجان بيروت الدولي للرقص المعاصر- بايبود» (2024)، على وقع أسئلة يفرضها الفضاء المنكوب من غزة إلى جنوب لبنان. بروح معاصرة، وتمرّد على الصالات والعلب الإيطالية للمسرح، تحتفي بيروت، مدينة الكثافة العمرانية، والدمار، والأزمات، والانهيارات، والحب، والثورات، والرقص، بعيد «بايبود» الذي يطفئ شمعته العشرين. وحتى 21 نيسان (أبريل) المقبل، تُقام سلسلة عروض رقص معاصر، وورش عمل، ولقاءات، تجمع فنانين لبنانيين وأجانب. الدورة العشرون تحمل عنوان «لنفعل ولنتشارك» (To Do To Share)، تستكشف تقاطع الإبداع مع الحياة اليومية والقيم، وتفعّل موقع الجسد خارج الأطر السائدة، وتطرح أسئلة عن علاقة الفن مع الفضاء العام، وعلاقة الفنانات والفنانين مع السياسات الثقافية ومقرّريه. يجري كل ذلك ضمن سلسلة فعاليات توفر تأملاً في الجسد الذي هتكته الحروب في عالم الجنوب، وسؤالاً عن الجسد المنهك في شمال الأرض.

على مدار السنوات السابقة، رسّخ المهرجان الذي يديره مؤسس فرقة «مقامات» عمر راجح وميا حبيس، تشابكاً وتداخلاً مع السياق العام، وتجرؤاً على طرح وتكريس الرؤى الحداثية والمتطورة والفعّالة للعمل الثقافي. حين انطلق في عام 2004، ترافق مع الانهيارات والخضات السياسية المحلية والإقليمية. يقول عمر راجح لنا: «المهرجان يعمل، والظروف تشتد وصولاً إلى دورتنا الحالية». يُعيد «بايبود» هذا العام، رسم خريطة جديدة لعروض الرقص في بيروت، حيث تُعطي المواقع والمساحات والفضاءات المختارة من قبل المنظمين (ثلاثة فضاءات تحتضن العروض في بيروت) بُعداً آخر. يقول راجح: «في الدورة العشرين، ننتقل من «المشهدية» إلى «الفعل». سنرسّخ جمالية عالية (إستيتك) في الصالة التي شكلت ملاذاً لنا على مدار عقود، إذ نرى اليوم أننا بحاجة إلى تفعيل الإستيتك مع الجمهور. الجلوس في المسرح فيه فوقية اجتماعية تحكم العلاقة مع الجمهور، إن صحّ التعبير. حتماً، لا يمكننا الاستغناء أو الخروج عن المفاهيم التي تكرّسها الصالة، سنظل نقدم العروض في المسارح، لكننا سنُعيد التفكير في صيغة أخرى». لذا، يأتي «بايبود» هذا العام ترجمة لذلك. «علينا أن نعي أن الأفكار، كالمساواة أو التعددية أو الحرية، يجب أن تنعكس في فضاء العرض... وعليه، تتمحور آلية البحث عن فضاءات تعكس مفاهيم العرض... نحاول أخذ العلاقة مع الجمهور ليكون العرض مكاناً للفعل والمشاركة والتعبير وتبادل الأفكار وليس فقط مكاناً للفرجة». فـ «المهرجان غير منفصل عن المحيط. هناك أحداث كبيرة تجري في غزة وجنوب لبنان، لا يمكن التغاضي عنها، بل هي في صلب اهتماماتنا العاطفية والإنسانية. تحتّم علينا الظروف إقامة المهرجان، لأن هدفه ليس الفرجة ولا المتعة، بل هو مساحة لتثبيت المواقف، والتعبير عن الآراء، والحرب على غزة وجنوب لبنان، تفرض نفسها على المهرجان، من هنا كان إصرارنا على إقامته حيث لا يمكن للقتل أن يربح».

انطلقت قبل يومين فعاليات المهرجان في سلسلة لقاءات ونقاشات، في محاولة للتواصل

> **يذهب «المنبوذون» في رحلة خيالية إلى عالم آخر مستلهم من الأساطير**

والإلهام عبر وسائل الاتصال الأساسية: الاستماع إلى حديث الناس. تركّز اللقاءات على عمل الفنانين وعلاقتهم بالمؤسسات الثقافية ومقرّريها بمشاركة ضيوف من مختلف الخلفيات والمهن في بيروت وخارجها.

وبدءاً من اليوم، تنطلق سلسلة من عروض الرقص العالمية والمحلية، إذ تعود الراقصة والكوريغراف لورانس ياددي في عرض Today، (اليوم ـ س:20:30 ـ «يونيون ماركس»/ برج حمود)، محمّلة بتاريخها الشخصي وحضورها الأخّاذ. يشكل الرقص في هذا العرض «وسيلة لتنشيط الجسد ككيان ديناميكي وتعبيري، ونفسي وعضوي، ويصبح رمزاً قوياً، ويتطور ليصبح كياناً سياسياً وجيو-فنياً». في اليوم والمكان نفسيهما، يقدّم أيضاً العرض الراقص Trama (س: 22:00) وهو أداء راقص وأكروباتي «أشبه برحلة موسيقية تستكشف حدود المجموعة، وتتبع مسارها وانجرافاتها المحتملة». ومن المحطات المهمّة في المهرجان Les Naufragé.es (الجمعة 18 نيسان في «يونيون ماركس» ـ والسبت 19 نيسان في «المعهد الفرنسي» في لبنان). في هذا العمل، يغوص 30 راقصاً في رحلة خيالية إلى عالم آخر، مستلهم من الأساطير. وتشكل سماعات الرأس التي يضعها الراقصون، الصوت الداخلي، الذي يقود كلاً منهم إلى رحلة فريدة ومختلفة عن الآخر. ويوم السبت أيضاً، يُقدم It won't be like this forever (س 20:00 ـ متحف سرسق) حيث تشكل الألعاب النارية مجموعة من الخطوات، والمنعطفات، والركلات، لتكون أشبه بسلسلة ذات عناصر متباعدة ومتفاوتة، على أن يقدم تشارلي بريسن عرضه الراقص The Body Symphonic (19 نيسان/ س 21:30 ـ «يونيون ماركس»)، إذ «يحاول الجسد الاستكشاف والتنقيب عن الطقوس، ليُكشف النقاب عن أساطير جديدة وغير محدودة، يعود فيها الجسد إلى مناطق مجهولة وعوالم غير مستكشفة».

أما يوم الأحد، فمن المقرّر تقديم مجموعة من العروض في «يونيون ماركس» أبرزها «اثنان» (س 20:00) المقتبس عن Cent Mille Façons de Parler، وهو عرض صمّمه عمر راجح عام 2021، يضم كلاً من تشارلي بريسن وعمر راجح، مستوحى من قصائد للمتصوفين جلال الدين الرومي وشمس الدين التبريزي. وتقدم كل من داليا خليفة عرضها الراقص الأول I Woke Up a Sweaty Human (س 19:00). ويقدم بسام أبو دياب عرضه «تنوين» (20 نيسان/ س 19:30). لتُختتم دورة هذا العام مع الفنان والراقص خنساء الذي سيقدم ليلة تمتزج فيها الموسيقى والرقص (س 23:00) في «ستايشن بيروت»، ويتحدى فيها النمطيات التقليدية ويُعيد تصوّر التقاليد القديمة، ويقدمها للجمهور المعاصر بمهارة، على وقع الإيقاعات الإلكترونية المصحوبة بصوته الغنائي. كما يتخلل «بايبود» (2024) برنامج مخصص للأطفال، وسلسلة ورش عمل في الرقص المعاصر، أبرزها لخلود ياسين، ومنير ملاعب الذي سيقيم ورشة في الدبكة، وورشة «التانغو» مع مازن كيوان، وورش أخرى تُقام على مدار الأسبوع.

«مهرجان بيروت للرقص المعاصر ـ بايبود»: حتى 21 نيسان (أبريل) ـ Abroyan Factory/Union Marks و«ستايشن بيروت»، و«متحف سرسق» ـ للحجز في جميع فروع مكتبة «أنطوان»، و«أنطوان أونلاين». للاطلاع على البرنامج: www.bipodfestival.com

طوفان الأقصى

كانت البروفيسورة الأميركيّة الهدف الأحدث للحملة الصهيونية الشرسة ضد الخطاب الأكاديميّ المعارض لحرب الإبادة الصهيونية. إذ قررت «كليات هوبارت ووِيليام سميث» في نيويورك وقفها عن التدريس وتحويلها للتحقيق، بعد نشرها مقالاً مؤيّداً للمقاومة وصفت فيه منظر الطائرات الشراعية المحلّقة نحو فلسطين المحتلة في السابع من أكتوبر بالمبهج وبأنه «تحطيم جماعي لحدود الممكن»

الأكاديمية اليسارية آخر ضحايا المكارثية في الولايات المتحدة

جودي دين... طريق التحرّر يمرّ في (سماء) فلسطين

سعيد محمد

«المكارثيّة حقيقية. لقد تم إعفائي من مسؤوليات التدريس. لا تتوقفوا عن الحديث عن فلسطين». هكذا كتبت المفكّرة اليساريّة والأكاديمية الجامعية البارزة جودي دين على أكس بعد إعفائها من التدريس في «كليّات هوبارت ووِيليام سميث» في نيويورك في انتظار إجراءات التحقّق من احتمال وجود «طلّاب في الحرم الجامعي قد يشعرون بالتهديد داخل أو خارج الفصل الدراسي» بسبب مقالة نشرتها الأسبوع الماضي على موقع الناشر (فيرسو) أعربت فيها عن تأييدها للمقاومة الفلسطينية.

وجاء الإعفاء في رسالة إلكترونية بعثها رئيس «الكليّات» مارك دي جيران، إلى مجتمع الحرم الجامعي، مثيراً عاصفة من الانتقادات في الأوساط الأكاديمية في الولايات المتحدة وأوروبا. وفي رسالته، أدان جيران آراء دين، مشدّداً على أنه في حين أنّ «الكليات» تدعم الخطاب الحضاريّ، فإنّه «لا يمكننا ولن نتغاضى أبداً عن العنف أو نثني عليه، وخصوصاً عندما يكون هذا العنف موجهاً ضد الأفراد على أساس دينهم أو عرقهم أو أصلهم القومي».

وفي رسالة توضيحية بعثت بها عميدة الشؤون الأكاديمية في «الكليات» سارة كيرك، قالت إنّ المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة ملزمة بموجب القوانين الفدرالية لمكافحة التمييز، بما في ذلك الباب السادس، بالتحقيق في تكوّن «بيئات معادية» محتملة ضد أفراد على أساس أصلهم القومي أو العرقي أو غيرهما من الفئات المحميّة الأخرى. وأضافت: «هذا هو القانون، ونحن نلتزم به تماماً». وقالت متحدثة باسم «كليّات هوبارت ووِيليام سميث» إنّ دين ستواصل تقاضي راتبها أثناء التحقيق، ويمكنها الوصول إلى مكتبها واستعمال مرافق الكليات لإجراء الأبحاث. ورفضت المتحدثة قبول أي تلميح إلى أنّ الحرية الأكاديمية قد انتُهكت، مشيرة إلى أنّ البروفيسورة أدلت بتعليقات مماثلة للمقال المثير للجدل في محاضرة في الحرم الجامعي في 28 آذار (مارس) الماضي. وأطلق أساتذة جامعات مرموقون عريضة وقّعها أكثر من ألف أكاديمي توجهت إلى رئيس الكليات بهدف حثّه على إلغاء أمر إيقاف دين بصفة فوريّة، والامتناع عن أي انتهاكات أخرى للحريات الأساسية لأي أكاديمي، معتبرين أنّ قرار الرئيس يرقى إلى «انتهاك خطير لحرية التعبير والحرية الأكاديمية». وكانت دين (الأخبار 9/11/ 2019) التي اشتهرت بأعمال فكرية ذائعة الصيت، قد نشرت مقالة بعنوان «فلسطين تتحدث باسم الجميع» على موقع «فيرسو» الناشر ذي الميول اليسارية، ووصفت فيها مشهد الطائرات الشراعية الفلسطينية التي عبرت نحو الأراضي المحتلة في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 بأنها كانت «مبهجة للعديدين منّا». وقالت: «من منا لم يشعر بالانفعال لرؤية الناس المضطهدين وهم يهدمون الأسوار التي تحيط بهم، ويحلقون في السماء هرباً، ويطيرون بحرية في الهواء؟». واستنتجت بأن مشهد السابع من أكتوبر كان «تحطيماً جماعياً لحدود الممكن، وجعل الأمر يبدو كما لو أن بمقدور أيّ منّا أن يكون حراً، وكما لو أنّ الإمبريالية والاحتلال والقمع يمكن الإطاحة بها، وستتم الإطاحة بها».

وقزّمت دين في مقالها الأكاديميين اليساريين «الأنذال» الذين جعلوا دعم فلسطين مشروطاً بإدانتهم لحركة «حماس». لكن المقالة دفعت جهات صهيونية لإطلاق حملة إلغاء وكراهية ضد دين على الإنترنت بعد أربعة أيّام على نشر مقالتها (يمكن الاطلاع على ترجمة للمقالة إلى العربيّة على «مدونة الثقافة المضادة» com.counterculture1968).

ويمثّل قرار «كليّات هوبارت ووِيليام سميث» المتعسّف بحق دين نموذجاً آخر على الشراسة الوقحة التي يواجه بها كل من يتحدى السردية العبرانية بشأن فلسطين في الجامعات الغربيّة أو يتبنى فيها خطاباً معادياً لحرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزّة. وتعرّض أساتذة بارزون في جامعات أميركيّة وبريطانية وألمانيّة، وبعضهم يهود، للفصل التعسفي، أو ألغيت عقود توظيفهم، وحولوا إلى تحقيقات مكارثيّة الطابع بسبب خطابهم المؤيد للفلسطينيين. ويشير بعضهم إلى أن ضغوطاً خفيّة تمارسها جهات مانحة مرتبطة باللوبي الصهيوني، قد تكون وراء توجه بعض الجامعات إلى التشدّد في مصادرة الآراء، فيما يرى آخرون أن ثمّة جذوراً عنصريّة عميقة تطبع توجهات إدارات الجامعات وتجعل شعارات الحرية الأكاديمية وحق التعبير ممارسة انتقائيّة، بل مجرد نكتة سمجة للسخرية من عقول المغفّلين.

وقد تحدثت دين إلى الصحافة تعليقاً على قرار الكليات، قائلة «إنّ عدم القدرة على الاعتراف بشجاعة المقاومة وعزمها هو أحد الأشياء التي تمنع تطوير أكبر قدر من التضامن الذي نحتاجه حقاً هنا في بطن الوحش، في الولايات المتحدة، للمشاركة في وقف هذه الإبادة الجماعية وتقديم دعم حقيقي للفلسطينيين». وأكّدت أنه «من الجليّ أن إسرائيل منخرطة في حرب إبادة جماعية، وأن الجهود المبذولة للتظاهر بأنّ هذا لا يحدث لا تزال فاعلة، ولا سيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمانيا، بما في ذلك المحاولات لإملاء رد فعل الناس وصياغة كيف يجب أن يشعروا تجاه الجرائم الإسرائيلية». ورأت دين أنّ مؤسسات التعليم العالي جزء من النظام الإمبريالي الذي يحافظ على الدعم المؤسسي في الولايات المتحدة لـ «إسرائيل»، لكنّها أعربت عن تفاؤلها بأن هذا الجزء تحديداً بدأ بالانحسار بعد السابع من أكتوبر «أكثر من أي وقت مضى، منذ عام 1967على الأقل».

مرآة الغرب

قانون «مراقبة الاستخبارات الأجنبية» على طاولة الكونغرس

الـ Big Brother يبحث عن جواسيس!

علي عواد

أُنشئت المادة 702 بعد هجمات 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001، حين فوّض الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، جورج بوش الابن، سراً، وكالة الأمن القومي (NSA) أن تطلب من شركات التكنولوجيا، مثل غوغل وغيرها، تسليم نُسخ من جميع البيانات الموجودة في حسابات أي مستخدم أجنبي «مشبوه»، والطلب من شركات اتصالات الهاتف اعتراض وتقديم نُسخ من أي مكالمات هاتفية ونصوص واتصالات عبر الإنترنت من وإلى أفراد غير أميركيين من دون مذكرة قضائية. وقال مسؤولو الأمن القومي في تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» في 12من الشهر الحالي، إن المادة 702 تلعب دوراً رئيسياً في جمع المعلومات الاستخبارية الأجنبية ومكافحة الإرهاب. صحيح أن على الدول واجب حماية مواطنيها من الاعتداءات والعمليات الإرهابية، وإن كان عبر الأمن الاستباقي، إلا أن تمتّع واشنطن وحدها بميزة التجسّس عبر أدوات العالم الرقمي التي تمتلك بين أيدي جميع الناس، يمنحها أفضلية لم تعد تستحقها في عالم يتبدّل بسرعة كبيرة. كما أنّ ارتباط أميركا بالتفوق التكنولوجي طوال عقود من الزمن، أمّن لها إدامة نهب ثروات الشعوب. والأخيرة ليست فقط آبار النفط، ففي عالمنا الحديث البيانات هي مناجم الذهب الجديدة. فلا يوجد اتصال أو نشاط عبر الإنترنت في مأمن من أنظمة المراقبة المتطورة للإمبراطورية. كل رسالة نصية ومكالمة فيديو وزيارة موقع تخضع بشكل منهجي لفك تشفير وتدقيق عبر التحليلات المستندة إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي.

اللافت في القضية هو محاولة الرئيس السابق دونالد ترامب، بالتعاون مع رئيس مجلس النواب، الجمهوري مايك جونسون، منع حصول توافق على التمديد للمادة 702 في الكونغرس. وجهة النظر الأميركية تعتبر التمديد للقانون أمراً أساسياً بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة، فلمَ يريد ترامب المهووس بفكرة أميركا أولاً رفض ذلك؟ يعتبر ترامب أنّ المادة 702 استُخدمت للتجسّس على حملته الانتخابية عام 2016. حينها، استهدف «مكتب التحقيقات الفيدرالي» (FBI) مستشار حملته السابق جزء من تحقيق في العلاقات بين حملته عام 2016 وروسيا. وعلى إثر هجوم ترامب على القانون، عرقل 19 نائباً جمهورياً من اليمين المتشدّد طرح التمديد على القانون في الكونغرس بشكله الحالي، كما تدخل مايك جونسون وقلّص مدة التمديد من خمس سنوات إلى عامين، ما اعتبره مناصرو ترامب انتصاراً. كما اقترح مجلس النواب تعديلات عدة على القانون، بما في ذلك السماح باستخدام المادة 702 لجمع معلومات استخباراتية عن منظمات تهريب المخدرات الأجنبية وفحص الوزّار الأجانب المحتملين للولايات المتحدة، إلى جانب توسيع الشركات التي تتمتّع بإمكانية الوصول إلى الاتصالات الأجنبية التي قد تكون مطلوبة للمشاركة في برنامج التجسّس وفقاً لما نشرته صحيفة «نيويورك تايمز». بالإضافة إلى ذلك، اقترح النواب إصلاحات على القانون، بما في ذلك الشفافية ومتطلبات إعداد التقارير للحكومة ومقدمي خدمات الاتصالات الإلكترونية، بالإضافة إلى تدابير جديدة لضمان حماية خصوصية الأشخاص الأميركيين، وإنشاء عملية جديدة للمراجعة والموافقة على استخدام المادة 702 في القضايا الجنائية، ما يضمن أنّ استخدام الحكومة لهذه الأداة القوية يخضع لرقابة ومساءلة صارمة. ويبقى أن يحيل المشرّعون الأميركيون مشروع القانون مع تعديلاته إلى مجلس الشيوخ، في مشهد تلفه الضبابية والسرية. وفي حال أقرّ القانون مع التعديلات الجديدة، فإن هذا التغيير من شأنه أن يجبر عدداً لا يحصى من الشركات والأفراد الأميركيين العاديين على العمل كجواسيس فعليين لوكالة الأمن القومي. إذ يمكن إجبار أي شركة أو مزوّد خدمة يتمتّع بإمكانية الوصول إلى شبكات الاتصالات أو تخزين البيانات، على مساعدة برامج المراقبة التابعة لوكالة الأمن القومي «ضد أهداف أجنبية». والآثار المترتبة على هذا القانون، ستنقل نوعية المعلومات التي تجمعها الحكومة الأميركية إلى مستوى آخر. فقد يعني ذلك أنّ أي فندق أو صالة ألعاب رياضية أو صالون حلاقة مجير على تسليم جميع الاتصالات التي تتدفق عبر شبكة الـ wifi الخاصة به إلى وكالة الأمن القومي. ويمكن أن تتحول المباني السكنية إلى مواقع تنقل المعلومات للأجهزة الأمنية. حتى عمّال تنظيف المنازل وخدمات إصلاح تكنولوجيا المعلومات الذين يمكنهم الوصول إلى أجهزة الإنترنت السكنية، يمكن تجنيدهم. وكان لافتاً تدخل عضو الاستخبارات السابق، إدوارد سنودن، ونشره تغريدة على منصة إكس تحذر من إقرار القانون المعدّل. وهنا، تدخل الولايات المتحدة في صراع يتجدّد كل مدة: كيف «توافق بين الحرية وبين متطلبات الأمن»، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وما قد يعنيه ذلك من اضطرابات مدنية كما توعد ترامب بها في حال خسارته.

تصميم عبر الذكاء الاصطناعي (بينغ إيمج كريايتور)

الأخبار
al-akhbar
الخميس 18 نيسان 2024 العدد 5179

هوامش على دفتر «الطوفان»

صامد في أرضه رغم القصف الصهيوني

مفيد شرارة... حارس (سوق) بنت جبيل

آمال خليل

يعمّ الهدوء في أسواق بنت جبيل. العدوان الإسرائيلي المستمر منذ سبعة أشهر، أجبر الكثير من أهلها وزوّارها على النزوح. قلة المقيمين في المدينة ومحيطها، دفعت غالبية أصحاب المحال إلى الإقفال أو افتتاح فرع بديل في مناطق أكثر أمناً. الإقفال انسحب على سوق الخميس الشعبي. ورغم شلل الحركة الاقتصادية، إلا أنّ بعضهم رفض إقفال محله، أبرزهم مفيد شرارة الذي يواظب يومياً على فتح ورشة صناعة الأحذية وتصليحها في ساحة النبية في وسط المدينة. يقرّ ابن الرابعة والثمانين عاماً بأنّ مهنته ليست من ضمن الحاجيات الرئيسية في زمن الحرب. ويعتبر بأنه كلما فتح محله كل صباح «يقاوم العدوان ويتصدّى لإسرائيل. فكل إنسان يجب أن يبقى ثابتاً في أرضه».

في المحل العتيق، يحتفظ شرارة على الرفوف بأحذية طبّية صنعها بيديه وبآلات خياطة تراثية. نجله علي يساعده ويسلّيه في وحشة السوق.

يصعب على أبو فريد أن يقتنع بجدوى النزوح من بنت جبيل رغم استهداف إسرائيل عدداً من المنازل في وسط البلدة وسقوط شهداء مدنيين. «هذه البوم بوم (أصوات القصف والغارات) لا تؤثر بي. أؤمن بأن لكل إنسان ساعة. لذلك أنا قاعد ومش فرقانة معي». يستعرض تاريخه الحافل مع العدو في المدينة التي صارت عاصمة المقاومة والتحرير. «طول عمرنا، إسرائيل تعتدي علينا ونقارعها». عندما كان في الخامسة عشرة من عمره، تعلم شرارة مهنة صناعة الأحذية على يد شقيقه الأكبر في سوق بنت جبيل الذي كان يضم عشرات معامل الأحذية. وبسبب الفقر والاعتداءات الإسرائيلية، قرر السفر إلى ليبيريا في الخمسينيات لتحسين ظروفه المعيشية. بعد ثلاثين عاماً، قرّر العودة محمّلاً بما جناه من أموال. افتتح في حي ماضي في الضاحية الجنوبية مصنعاً للأحذية. وقبل الاجتياح الإسرائيلي عام 1978، اشترى محلاً في ساحة النبية. أثناء اجتياح عام 1982، كان أبو مفيد في زيارة إلى بنت جبيل. وعندما أطبق الاحتلال من الجنوب حتى بيروت، اتخذ قراره التاريخي بالاستقرار في بنت جبيل إلى الأبد. «عدت إلى بيروت وحمّلت معدات المصنع ونقلتها إلى محلي في سوق بنت جبيل حيث لا أزال حتى الآن». بعد أكثر من أربعين عاماً، لم يشعر شرارة بالندم لأنه اختار الاستقرار مع عائلته في بنت جبيل تحت الاحتلال، رغم إمكاناته التي خولته العيش في ظروف أفضل. «أنا هنا مبسوط ومرتاح. عايشت قهر الاحتلال وعايشت تحرير عام 2000 ثم عايشت نصر تموز 2006 وسأحتفل بالنصر المقبل في 2024». يوقن شرارة بأنّ «الحق سينتصر كما أثبتت تجارب الشعوب حول العالم».

على الحائط، علق شرارة مخطوطة تقول: «الحرب بالناظور هين». يهزأ من المزايدين على الجنوبيين في انخراطهم بمواجهة إسرائيل منذ الثلاثينيات وحتى «طوفان الأقصى». يجزم بأنّ «من حمى وجودنا وثباتنا في أرضنا هي المقاومة ولا شيء سواها».

المفكرة

عصام عبدالله... في الذكرى حياة

في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، استُشهد المصوّر الصحافي اللبناني عصام عبدالله (الصورة) باستهداف إسرائيلي مباشر في جنوب لبنان (الأخبار 16/10/2023). وبينما أصدرت «منظّمة العفو الدولية» و«هيومن رايتس ووتش» نتائج تحقيقهما التي خلُصت إلى أنّ الاستهداف الإسرائيلي كان مباشراً للصحافيين من بينهم عبدالله، مارست «رويترز» لعبة التهرّب والتملّص من اتهام الكيان العبري بقتل عبدالله، رغم أنّه عمل معها نحو 15 عاماً (الأخبار 8/12/2023). المخرجة اللبنانية الكويتية فرح الهاشم توجّه تحيّة مليئة بالشجن إلى الصحافي الشهيد في فيلمها «رصيف بيروت» الذي يُعرض في 30 نيسان (أبريل) ـ س:18:00 ـ لنا عودة مفصّله إليه) في «دار النمر للفن والثقافة» ضمن نشاطه «مساء الأفلام». تصف المخرجة عملها بأنّه «قصيدة عاطفية للصداقة والفقدان والأمل» ورسالة سينمائية منسوجة بخيوط من الذكريات والحنين إلى صداقة عميقة تربط بين الأصدقاء وسط هذه الحرب القاسية من أجل التحرّر من غزة إلى لبنان.

عرض «رصيف بيروت»: 30 نيسان (أبريل) ـ س:18:00 ـ «دار النمر للفن والثقافة» ـ للاستعلام: 01/367016 (شارع أميركا ـ كليمنصو)

جائزة محمود كحيل: فلسطين في قلب العالم

■ تحتضن المكتبة الوطنية في منطقة الصنائع (بيروت) غداً الجمعة احتفال الإعلان عن الفائزين بجائزة محمود كحيل عن فئات الكاريكاتور السياسي، والشرائط المصوّرة، والرسوم التعبيرية...

إدارة الجائزة التي يمنحها مركز «رادا ومعتز الصواف لدراسات الشرائط المصورة العربية» في «الجامعة الأميركية في بيروت» أشارت في بيان إلى أنّ أعضاء لجنة التحكيم العالمية والفائزين وعدداً من المتأهلين إلى التصفيات النهائية من دول عربية عدة، سيكونون حاضرين في الاحتفال. على أن يُقام معرض لأعمالهم، إلى جانب أعمال فنانين من فلسطين والعالم العربي في «تحية خاصة لأهل غزة ومبدعيها». يُذكر أن الجائزة مفتوحة للمشاركة من كل البلدان العربية، وتأتي تخليداً لاسم الكاريكاتوريست اللبناني (1936-2003)، الذي حاكت ريشته، هموم وقضايا العالم العربي من فلسطين إلى العراق، عبر مساهمته وحتى إصداره لعدد من الصحف الورقية عربياً.

الإعلان عن الفائزين في الدورة التاسعة من «جائزة محمود كحيل»: الجمعة 19 نيسان ـ س:19:00 مساء ـ المكتبة الوطنية مقابل حديقة الصنائع (بيروت)

تبرّع... الصورة تطلع حلوة

■ يُعد Beirut Printmaking Studio في منطقة الجميزة في بيروت، مساحة عمل مجهّزة بجميع الاحتياجات الأساسيّة لممارسة فن الطباعة والتصوير التناظري. يقدّم الاستديو سنوياً منحاً لطلّاب الجامعات بهدف تعلّم وممارسة فن الطباعة. من أجل استمراريّة عمله، يفتح أبوابه في الجمّيزة نهار السبت 20 نيسان (أبريل ـ بدءاً من الساعة الحادية عشرة ظهراً حتى الساعة السادسة عصراً) بهدف جمع التبرّعات. وفي المقابل، يقدّم الاستديو صورة بورتريه إيجابية مباشرة لكل فرد متبرّع.

جمع تبرّعات في Beirut printmaking Studio: **السبت 20 نيسان. ابتداءً من الساعة الحادية عشرة ظهراً في الجمّيزة ـ للاستعلام:** 76/982777

على بالي

أسعد أبو خليل

يمكن اختصار المشهد الداخلي في دول الغرب منذ بدء الحرب على غزّة بـ «الحرب على حريّة التعبير». اللوبيات الصهيونيّة في حالة ذعر وارتباك شديدَين. الوضع لم يكن ممسوكاً، والحظر في مواقع التواصل الخاضعة لمشيئة نتنياهو لم تستطع أن تزيل كل مشاهد الإبادة في غزة. مشروع حظر تيك توك، لا يزال سارياً لكنه لم يكفِ. المشكلة الحقيقيّة في الشوارع والساحات وفي حرم الجامعات. شباب في كل دول الغرب يرفض سياسات ومعايير الحكومات. اتهامات معاداة السامية التي كانت مخيفة قبل سنوات لم تعد تُخيف: ليس لأن معاداة السامية جائزة، بل لأن الصهاينة سيّسوا العبارة إلى درجة أفقدتها معناها. خذوا شعار «من النهر إلى البحر». لم يكن سائداً كثيراً في التظاهرات هنا. لكن بمجرّد أن هتفت به تظاهرة أو تظاهرتان، قامت قيامة الصهاينة وتدخّل الكونغرس، وهدّدوا بقطع المساعدات الفدراليّة عن الجامعات (الجامعات البحثيّة تعتمد على ملايين الدولارات من الحكومة في أبحاثها). عندها، وعندها فقط، تحوّل الشعار إلى شعار آسر وشعبي يهتف به الشباب والشيوخ في التظاهرات. ليس هناك تظاهرة إلا وتسمع فيها الشعار. بات مكتوباً على الصفحات، وعلى المواقع، وهناك مشاريع لرسمه على قمصان. اللوبي الإسرائيلي الذي كان يعمل بهدوء وسكينة وخبث خرج عن طوره، وهو يرغي ويزبد حتى على حسابه على تويتر. جامعة جنوب كاليفورنيا (تستقطع الأجانب من منطقتنا وغيرها) اضطرّت إلى منع الخطيبة الرئيسة في احتفال التخرّج. تختار الجامعة ممثّلاً عن الطلاب بناءً على العلامات والعمل الخيري، وتم اختيار الطالبة أسنا تبسّم (مسلمة غير عربيّة من أصل آسيوي) من بين 100 طالب وطالبة يتمتّعون بالصفات المطلوبة. لكن ما إن أُعلن اسمها حتى ثارت ثائرة المنظمات الصهيونية في الجامعة، وسارعت إلى اتهام الطالبة، كالعادة، بمعاداة اليهوديّة لأنها كتبت على صفحتها على إنستغرام أنّ «الصهيونية أيديولوجية استيطان عنصري استعماري تطالب ببناء دولة إثنيّة يهودية على الأراضي الفلسطينية». أي إنّ كلامها وصفي محض، وطالبت بدولة واحدة. الإدارة منعتها من إلقاء كلمتها، وتذرّعت بأسباب أمنيّة. أتوقّع أنّها ستُقاضي الجامعة وستربح.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com